كتاب العقيق 2

كتاب محكم يهتم بالدراسات الخاصة الثقافية والعلمية

مساحة لغوية

د. أبو أوس إبراهيم الشمسان

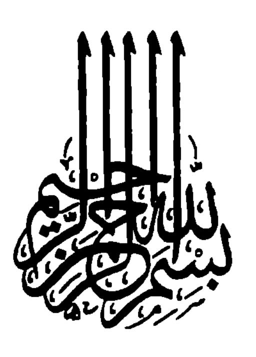
العدد الثاني - ملحق مجلد 17 رجب 1421 هـ اكتوبر 2000

يصدر عن ملف العقيق الثقافي - نادي المدينة المنورة الأدبي

مساحة لغوية

أبو أوس إبراهيم الشمسان
أستاذ مشارك في قسم اللغة العربية
كلية الآداب — جامعة الملك سعود

مساحة لغوية



ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا

إهـــداء

مـــا أهدي اليـــوم لكم إلا جهد مُقِلٍّ يطلب في لغته

سبيـــلاً وســـطًا أن يسلكـــه فـــي الدرس اللغـــويّ

إذ كان الشرف منوطًا بعلوم العربية من صرف أو نحو

حمـــل الأجـــداد أمانتـــه حتى وصل إلينا فكان بلاغ

هـــم كانـــوا الرواد ونحن على درب الرواد نواصـــل

لم يدخـــروا وسعًا في الزرع وعليـــنا قطف الثمـــرة

غـــاية ما نرجـــو التـــوفيق إلى شيء مـــن إصـــلاح

ومتـــى نـــلنـــا شيـــئًا مـــن ذلـــك كـــان رضـــا

يسعـــدني أن أهـــدي هـــذا العمـــل إلى كل الناس

هـــم أهـــل العـــربية يسمون بـــها فـــوق العـــالم

المحتويات

مُقَدِّمَة

ما المساحة وما اللغوية؟!

أما المساحة فأنت تمسح بأن تمر بيدك على الشيء لإزالة ما عليه أو لكي تحسه. ومن المعنى المجازي أن تمسح الأرض أي تذرعها فتقيس قدرها، ويقال مسح الأرض مَسحًا ومساحة (بكسر الميم)، فمعنى المساحة في لغة العرب قياس الأرض وذرعه. وهذا ما نجده في المعجمات القديمة.

ثم استعار الرياضيون هذا اللفظ لعلاقته بالقياس للدلالة على كمية المقيس فالمساحة عند الرياضيين هي: مقدار ما في السطح من الوحدات المربعة.

وتطور استخدام هذا اللفظ في لغة المعاصرين ليدل على الأماكن بغض النظر عن مقياسها فنجدهم يقولون مثلاً إن زراعة القمح تحتاج إلى مساحات واسعة من الأرض الخصبة. ومثال ذلك: "اتساع مساحة السعودية إلى حد تظهر فيه أنماط..." (محمد الرويثي، سكان المملكة العربية السعودية، ص٢٦).

وأما (اللغوية) فهي صفة غير مشتقة من فعل بل هي نسبة إلى الاسم (لُغة)؛ ولذا لابد من المحافظة على ضم اللام أيضًا فنقول: (لُغَوِيَّة) بضم اللام ويخطئ من يفتح اللام، ومن الطرائف في هذا أن أحد الغافلين سأل آخر: كيف تنسب إلى (لُغة)؟ فقال: لُغويّ (بضم اللام)، فقال: ألا تقول كما جاء في القرآن: (إنك لَغويّ مبين)، أي (بفتح اللام)، وهو قد توهم أن اللام المفتوحة جزء من الكلمة وإنما هي (لَـ+غَوِيّ) مركبة من لام التوكيد وصفة على وزن (فَعِيل) أي: شديد الغِواية، والياء المشددة ليست للنسب؛ بل هي إدغام للياء المزيدة في الياء التي هي لام الكلمة. وأما النسب إلى اللغْو فهو (لَغْوِيّ) بفتح لام الكلمة وتسكين عينها.

وقد نشرت بعض موضوعات هذا الكتاب على نحو متتابع في زاوية (مساحة لغوية) في رسالة الجامعة بدأت في العدد ٥٥٤ من السنة التاسعة عشرة في يوم الإثنين ١٤ رمضان ١٤١٥هـ. وانتخبت بعض موضوعاتها فنشرت في الكتاب المهدى لأستاذي الأستاذ الدكتور يوسف عبد القادر خليف رحمه الله. وأعيد نشرها اليوم بعد تنقيحها والزيادة عليها تعميما للفائدة. والله الموفق.

الرياض ١٤٢١/١/١هـ

أبو أوس إبراهيم الشمسان

في التصحيح اللغوي المعاصر

حركة التصحيح اللغوي حركة قديمة قدم الدرس اللغوي نفسه؛ بل لعلها سابقة له بمدى طويل.وليس هنا مجال تفصيل ذلك؛ ولكن الذي يهمنا أنه في بعض الأحيان يغفل القائمون على التصحيح ظروف التراكيب والاستخدامات اللغوية التي يقومون على تقويمها. فما يرونه من قبيل المخالفة اللغوية قد يكون له أسبابه الخاصة التي لا تجعله ظاهرة لغوية عامة. ومن ذلك المخالفات الشعرية؛ أي المخالفات اللغوية الواقعة في استخدام الشعراء. وقد نجد أن ما يظنه المصحح اللغوي خطأ- لأنه يقيسه على استخدام سابق- هو من قبيل التطور اللغوي، والاحتياج إلى أداء معنى جديد. والاستخدام القرآني فيه استخدامات لو قيست على ما سبقها من استخدامات أو عرضت على القواعد اللغوية المقررة لعدت مخالفات؛ ولكن القرآن يعطيها شرعية تجعل الدارسين يلجؤون إلى تخريجها لا إلى تقويمها. وقد لا يكون التخريج محاولة لفهم ظروف النص والخروج به من ملابسات المخالفة؛ فهو عملية توفيقية تحفظ للنص صحته وللقاعدة سلامتها.

وربما نجد أحيانًا بعض التعجل في التصحيح،والجرأة على فرض معيارية تهدر أسباب الظاهرة وملابساتها. ونحن نقول هذا متوجهين به بشكل عام إلى المتصدين إلى قضية التصحيح اللغوي. فطالما سمعنا وقرأنا من يصحح استخدام المحدثين للفعل "قَيَّمَ"؛فيجعله"قَوَّمَ". وهم يعتمدون في تصحيحهم هذا على الاستخدام اللغوي الأساسي المتصل بمادة الكلمة(ق/و/م). وهم من هذه الجهة مصيبون؛ ولكنهم لا يلتفتون إلى قضية أخرى، وهي قضية حركة اللغة الدائبة التي تسعى إلى الوضوح والابتعاد عن اللبس. ولاشك أن لفظة (قوّم) احتملت بعض اللبس فهي تدل على

تقويم الاعوجاج، وهذا ظاهر الصلة بـ"قوّم" وتدل على بيان قيمة الشيء، ومن أجل هذا عدلت اللغة عن "قوّم" - الدالة على بيان قيمة الشيء - إلى فعل جديد اشتق من اللفظة "قيمة" على عدّ "الياء" أصلية لا منقلبة عن "واو". ومن أجل هذا لم يجد مجمع اللغة العربية بأسًا في استخدامها.

ونختار هنا بعض الأمثلة التي عدها بعض الباحثين من الأخطاء الشائعة ويظهر بالتأمل أنها ليست من قبيل الخطأ. ومما نختاره عشوائيًا من كتاب قل ولا تقل لمصطفى جواد، قال:

"قل: كشف عن الأمر الخفيّ خفاءه.

ولا تقل: كشفت الأمر الخفيّ.

قال ابن فارس في مقاييس اللغة "الكاف والشين والفاء أصل صحيح يدل على سَرو الشيء كالثوب يُسرى عن البدن، يقال كشفت الثوب وغيره أكشفه"، وجاء في لسان العرب: الكشف:رفعك الشيء عما يواريه ويغطيه، كشفه يكشفه كشفًا وكشفه.."وفي أساس البلاغة "كشفت عنه الثوب.. ومن المجاز كشف الله غمه وهو كشاف الغمم" وقال الراغب الأصبهاني في مفردات غريب القرآن: "كشفت الثوب عن الوجه وغيره، ويقال كشف غمّه، قال تعالى {وإن يمسسك الله بضر فلا كاشف له إلا هو}.

وهذا كتاب الله تعالى شاهدًا، قال تعالى في سورة (ق) {لقد كنت في غفلة من هذا فكشفنا عنك غطاءك فبصرك اليوم حديد}. فالمكشوف هو الغطاء وما جرى مجراه من الحسّيات والمعنويات كالغم، وقد يحذف المفعول به كقوله تعالى في سورة النمل "فلما رأته حسبته لجّة وكشفت عن ساقيها" أي وكشفت ثوبها عن ساقيها كما يفعل الخائض للماء الضحل، ولابد للأشياء المادية كالكنوز، والمعنوية كالطاقات من استعمال "عن" فالفصيح أن يقال "الكشف عن الأمر الخفي والطاقات" قال الإمام علي (ع) على ما ورد في نهج البلاغة "فإن في الناس عيوبًا الوالي أحق من سترها، فلا

تكشفن عما غاب عنك منها، فإنما عليك تطهير ما ظهر لك" وفي كلام الله تعالى وكلام الإمام علي (عليه السلام) غنى عن تطلب الفصاحة في غيرهما"[١].

تزودنا النصوص التي ذكرها بأن التركيب الذي يرده قد مرّ بمراحل تغير، حيث كان في الأصل: كشفت عنه الثوب، ثم قد يستغنى عن ذكر المفعول المباشر وهو "الثوب" فوجدنا في القرآن "كشفت عن ساقيها"؛ ولكن الطور الأخير الذي لم يلتفت إليه الدكتور مصطفى جواد هو طور حذف حرف الجر "عن"، فعدّى الفعل إلى مفعوله غير المباشر تعدية مباشرة، أي بلا وسيط. ولا يحدث ذلك لبسًا؛ لأن المفعول المباشر الأصلي محذوف؛ فلسنا نجد تركيبًا على هذا النحو "كشفت ثوبها ساقيها" بل "كشفت ساقيها"، ولعل حذف حرف الجر "عن" نتج عن تضمين الفعل "كشف" الفعل "أظهر". ولا يقع اللبس أيضًا بسبب التلازم بين الكلمات فعند ورود الكشف مع الثوب وما في مقامه يكون المعنى إزالته، أما وروده مع الساق والأمر الخفي فالمعنى يكون إظهاره.

ومثال آخر قال:

"قل: ردّ فلان القول ولا تقل: رد على القول ويقولون: رددت على فلان، وذلك خطأ فإنه يقال "ردّ على فلان قوله" فالقول مردود وفلان مردود عليه، قال الإمام علي (ع) في كتاب له إلى الحارث الأعور الهمداني: "ولا تردّ على الناس كلّ ما حدثوك به، فكفى بذلك جهلا". ولم يقل: ولا تردّ على كل ما حدثوك به"[٢]

ونكتفي بهذا، ويمكن الرجوع إلى الكتاب لقراءة بقية النصوص التي يستشهد بها المؤلف.

---

[١] مصطفى جواد. قل ولا تقل (ط ٢، مطبعة أسعد. بغداد ١٩٧٠م) ١: ١١٨.

[٢] السابق ١: ١١٩.

ويمكن القول إن هناك فرقًا بين رد القول والرد عليه؛ فرد القول هو عدم قبوله فلذا يرد ويرجع، أما الرد عليه فهو مقارعة الحجة بالحجة، أي الإتيان بقول يقابل القول، كأن القول صار خصمًا يرد عليه، وقضية أخرى يمكن أن تدخل في فهم هذا التركيب وهي ما تلجأ إليه اللغة أحيانًا من استخدام الفعل المتعدي في حالة الإطلاق أي-بلا مفعول- ثم تعديته تعدية الفعل اللازم بحرف جر، مثال ذلك "عَضّه" التي قد تستخدم على هذا النحو "عَضّ عليه"؛ وإن كنا لا نميل إلى استخدام هذا التخريج في هذه المسألة، وربما تكون نافعة في تفسير التراكيب الأخرى.

ومما نختاره عشوائيًا من كتاب معجم الأخطاء الشائعة لمحمد العدناني قوله:

"(٩٢٠) كلّفه العملَ

ويقولون: كلّفهُ بالعمل عشر ساعات يوميًا. والصواب: كلّفه العمل عشر ساعات يوميًا. أي: أوجبه عليه. وكلّفه أمرا: فرض عليه أمرًا ذا مشقّة.

وفي الآية ٢٨٦ من سورة البقرة قوله تعالى: (لا يكلف الله نفسًا إلا وسعها)"[٣].

والمتأمل للتراكيب يلاحظ أن كلّفه بالعمل تختلف عن كلّفه العمل، فكلّفه بالعمل أي أمره بالعمل، فلا بأس إذن بتعدية الفعل بالياء، وقد جاء الفعل معدًى بمن في قول جرير:

يكلفني فؤادي من هواه ظعائن يجتزعن على رماح

أما معنى الفعل في الآية الكريمة فهو "يُحمّل" أي لا يحمل الله نفسا إلا وسعها.

وقد تصدى بعض الباحثين المعاصرين لتصحيح ما عدّ من قبيل الأخطاء الشائعة، ونجد كثيرًا من ذلك في كتاب معجم الأخطاء الشائعة. وممن اهتم بهذه القضية اهتمامًا جيدًا أستاذنا الدكتور أحمد مختار عمر في كتابه الجيد العربية

---

[٣] محمد العدناني. معجم الأخطاء الشائعة (مكتبة لبنان. بيروت ١٩٧٣م) ٢٢١.

الصحيحة. وقد لمس الدكتور لب المسألة، وانتبه إلى مخاطر المبالغة والتشدد في استخدام معيارية ضيقة لا تحتملها اللغة ولا أصحاب اللغة، يقول الدكتور مختار:

"لقد شغل كثير من الباحثين أنفسهم -وشغلوا ابن اللغة العادي معهم- بتساؤلات تمس تعبيرات ربما لم تنقل بنصها عن العرب في عصور الاستشهاد ولكنها في نفس الوقت لا تخالف طبيعة اللغة وروحها، ولا تصادم قاعدة مقررة فيها وهي أدخل في باب الأسلوب منها في باب الصواب والخطأ، وقد تكون أثرًا من آثار التوليد والقياس ومحاكاة النظير.. فأي حرج في هذا؟!

وأخشى ما أخشاه أن يأتي التشدد بنتيجة عكسية، وأن يحمل غالبية المستخدمين للغة على التمرد، وأن ينقلهم إلى حالة من اليأس تجعلهم يضربون بكل القيم والمعايير عرض الحائط ويستخدمون ما يشيع على ألسنة الناس دون تثبت أو تحقق مطبقين حكمتهم المشهورة: خطأ مشهور خير من صواب مهجور.

ولعل القارئ يدرك مدى خطورة التشدد في قبول اللفظة أو العبارة حين يعرف أن كتابا مثل "معجم الأخطاء الشائعة" للأستاذ محمد العدناني-ولا أريد أن أغض من قدره فهو في نظري من أفضل ما كتب في الموضوع- يحوي ١١٨٦ استعمالا عد معظمها من الخطأ الشائع، مع أن كثيرًا منه يمكن قبوله بشيء من التجوز أو نوع من القياس والنظر"[٤].

ومن قبيل التكلف في رصد الأخطاء ما ننقله أيضًا من كتاب الأخطاء الشائعة للدكتور محمد أبو الفتوح شريف قال:

" ٤٠- يقولون خطأ:

هذا نتج عن تقصيرك.

والصواب أن تقول:

هذا نتج من تقصيرك.

---

[٤] أحمد مختار عمر. العربية الصحيحة (مكتبة لبنان. بيروت ١٩٧٣م) ٢٢١.

فمن هنا هي التي أفادت إضافة الفعل للاسم بعدها. وهي أولى من (عن)."[٥].

وبالتأمل يمكن تصحيح هذا الاستخدام بالقول إن استخدام "نتج" يتأثر بالفعل المضمن فإذا ضمنا "جاء" قلنا: "نتج من" وإذا ضمنا "صدر" قلنا "نتج عن" مثل "صدر عن". ونأتي بعد هذا إلى المراجعة الأساسية التي من أجلها كتب هذا المقال، وهي لما طالعته في مجلة الدوحة (العدد ٩٥ -محرم ١٤٠٤- نوفمبر١٩٨٣) فقد كتب الدكتور عبد الله العبادي (جامعة قطر) مقالاً عنوانه "أخطاء لغوية معاصرة" تناول فيه تخطئة ثلاثة استخدامات سوف نناقش اثنين منها راجين من الله التوفيق فيما نذهب إليه. ونحن إذ نشكر له غيرته على العربية لا يمنعنا ذلك من مراجعته.

القضية الأولى - (أيهما)[٦]:

جاء في المقال "يقولون أيهما أفضل العلم أم المال؟ والصواب أيما أفضل العلم أم المال؟"[٧].

وعلل ذلك بأن الضمير لابد له من عائد يعود عليه قد تقدم إما لفظًا ورتبة، أو لفظا دون رتبة أو رتبة دون لفظ[٨]. ثم قال: "أما إذا عاد الضمير على متأخر لفظًا ورتبة فإن النحويين يمنعون من ذلك إلا في أماكن محدودة لا مجال لذكرها، فعند قولهم أيهما أفضل العلم أم المال؟ فإن الضمير وهو الهاء يعود على العلم والمال

---

(٥) محمد أبو الفتوح شريف. من الأخطاء الشائعة (ط١، مكتبة الشباب. القاهرة ١٩٧٦م) ٣٥.

(٦) وردت هذه القضية في "معجم الأخطاء الشائعة" على هذا النحو:

"(٥٥) أيما أفضل الصناعة أم التجارة؟

ويقولون: أيّهما أفضل الصناعة أم التجارة؟ والصواب: أيّما أفضل الصناعة أم التجارة؛ لأن الضمير يجب أن يعود إلى اسم قبله، لا إلى اسم بعده. والضمير (هما) جاء هنا قبل الاسمين اللذين يعود إليهما، وهذا لا يجوز؛ لأن الاستفهام يكون عن الظاهر أول مرّة، فإذا كرر الظاهر، جاز لنا أن نستفهم عن ضميره، لذا وجب أن نضع (ما) مكان الظاهر، ونبدأ الجملة بـ (أيما) بدلاً من (أيهما)." محمد العدناني. معجم الأخطاء الشائعة ٣٢.

(٧) عبد الله العبادي. مجلة الدوحة ٩٥-١٩٨٣م. ص ٣٠.

(٨) م. ن، ص. ن.

ورتبتهما التأخير لأن العلم بدل من أي والبدل رتبته التأخير عن المبدل منه والمال معطوف عليه"[٩].

ثم ذكر ورود عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة في ضرورة الشعر[١٠]. وقال بعد ذلك "ومن ذلك قولهم "أيهما أغنى بالفتمينات التفاح أم الموز؟ والصواب أيّما أغنى بالفتمينات التفاح أم الموز؟ ومن ذلك قوله تعالى "أيّما الأجلين قضيت فلا عدوان عليّ" القصص ٢٨"[١١] [وردت سهوًا في المقال المذكور: يوسف ٢٨].

اتكأ في تخطئة التركيب على أمرين: الأول عدم جواز عود الضمير إلى متأخر لفظًا ورتبة. والثاني الآية الكريمة المذكورة أعلاه (القصص ٢٨). وليس فيهما مقنع.

أما الأمر الأول فالكاتب يعلم أن ثمة مواضع يعود الضمير فيها إلى المتأخر لفظًا ورتبة وقد ذكر ذلك. ونورد هنا ما ذكره النحويون من مواضع عود الضمير إلى متأخر لفظًا ورتبة:

١- أن يكون الضمير مرفوعًا بنعم أو بئس، ولا يفسر إلا بالتمييز، نحو: "نعم رجلاً زيد، وبئس رجلا عمرو"[١٢].

٢- أن يكون مرفوعًا بأول المتنازعين المُعْمَل ثانيهما نحو قوله:

جفوني و لم أجف الأخلاءَ، إنني   لغير جميل من خليلي مهمل[١٣]

٣- أن يكون مخبرًا عنه فيفسره خبره نحو قوله تعالى: (إن هي إلا حياتنا الدنيا) [٣٧ - المؤمنون] جاء في الكشاف "هذا ضمير لا يعلم ما يُعنى به إلا بما يتلوه من بياناته، وأصله إن الحياة (إلا حياتنا الدنيا) ثم وضع هي

[٩] م. ن، ص. ن.

[١٠] م. ن، ص. ن.

[١١] م. ن، ص. ن.

[١٢] ابن هشام. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحق. محمد محيي الدين عبد الحميد (المكتبة التجارية الكبرى. القاهرة) ٢: ٤٨٩.

[١٣] م. ن، ص. ن.

موضع الحياة لأن الخبر يدل عليها ويبينها، ومنه: هي النفس تتحمل ما حملت، وهي العرب، تقول ما شاءت"[١٤].

٤- ضمير الشأن أو القصة أو الأمر، قال سيبويه:

"وما يضمر لأنه يفسره ما بعده ولا يكون في موضعه مظهر قول العرب: إنه كرام قومك، وإنّه ذاهبة أَمَتُك. فالهاء إضمار الحديث الذي ذكرت بعد الهاء، كأنه في التقدير -وإن كان لا يتكلم به- قال: إن الأمر ذاهبة أمتك وفاعلة فلانة، فصار هذا الكلام كله خبرًا للأمر، فكذلك ما بعد هذا في موضع خبره"[١٥].

ويبدو لي أن وظيفة هذا الضمير المحافظة على استقلال تركيب الجملة التي تليه، فهو يكوّن مع ما بعده جملة كبرى؛ وبذا تكون الجملة بعده جملة صغرى. ونلاحظ أهمية وجود هذا الضمير عند دخول أدوات مثل "إنّ" على الجملة الشرطية فـ"إنّ" تدخل على الجمل البسيطة لا المركبة، والجملة الشرطية جملة مركبة، ولكي لا تتعرض الجملة الشرطية إلى تفكك تركيبها يؤتى بهذا الضمير اسما لـ"إنّ" وتكون الجملة الشرطية برمتها خبرًا[١٦].

---

[١٤] الزمخشري. الكشاف (الطبعة الأخيرة. مصطفى البابي الحلبي. القاهرة ١٩٦٦م.) ٣: ٣٢.

[١٥] سيبويه. الكتاب، تحق. عبد السلام هارون (الهيئة العامة المصرية للكتاب. القاهرة،١٩٧٣م) ٢: ١٧٦.

[١٦]أبو أوس إبراهيم الشمسان. الجملة الشرطية عند النحاة العرب (ط١، مطبعة الدجوى. القاهرة،١٩٨١) ٤٥٥.
والجدير بالذكر هنا أنه ليس كل ما عده النحاة من قبيل ضمير الشأن هو ضمير شأن وقد تنبه إلى هذا الدكتور محمد عبد الله جبر قال:"على أني اهتديت إلى تفسير وجه من وجوه استعمال ما عرف باسم ضمير الشأن لم يشر إليه أحد من النحاة ولا من البلاغيين فيما علمت، وأظنه مما انفرد به القرآن الكريم، ففي بعض الجمل الاسمية لجأ الأسلوب القرآني إلى تقديم الخبر على المبتدأ عناية بالخبر وتأكيدًا له، ولكنه رعاية للتركيب العربي قدم ضميرًا أقرب إلى معنى الإشارة والتنبيه يعود إلى المبتدأ المتأخر، وهذا يحمل معنى التأكيد في مضمون الجملة أيضًا. ومن شواهد ذلك قوله تعالى: (وهو محرم عليكم إخراجهم) [٨٥ - البقرة] وقوله: (وما هو بمزحزحه من العذاب أن يعمر) [٩٦ - البقرة]، وقوله: (فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا) [٩٧ - الأنبياء]، فالضمائر المتقدمة إشارة إلى المبتدآت المتأخرة، واعتبار النحاة إياها ضمائر للشأن والقصة إفساد لتركيب الجملة العربية

٥- أن يجر بـــ(رب) مفسرًا بتمييز" ومثل ذلك: ربّه رجلا"[١٧].

٦- "أن يكون مبدلاً منه الظاهر المفسر له، كضربته زيدًا"[١٨].

٧- "أن يكون متصلاً بفاعل مقدم، ومفسره مفعول مؤخر كـــ(ضرب غلامُه زيدًا)"[١٩].

وبعد هذا فيمكن القول إن التركيب من حيث المعنى هو: أيُّ الأمرين أفضـــل آلعلم أم المال؟ وحذفت (الأمرين) وجعلت مكانها "هما" لأن بعدها مـــا يفســـرها. ونستطيع القول إن الضمير ليس يعود إلى متأخر لفظًا ومعـــنى؛ لأن "أي" في هـــذا التركيب يسأل بها عن المبتدأ لا الخبر.

ويقول المبرد إن "أيّهما" عبارة عن الهمزة و "أم". جاء في المقتضب: "وأعلم أن كل ما وقعت عليه (أيّ) فتفسيره بألف الاستفهام و(أم)، لا تكون إلا على ذلـــك؛ لأنك إذا قلت: أزيد في الدار أم عمرو؟ فعبارته أيّهما في الدار"[٢٠].

وجاء في اللمع لابن جني: "ومعنى (أم) الاستفهام، ولها فيه موضعان، أحدهمـــا أن تقع معادلة همزة الاستفهام على معنى "أيّ"، والآخر: أن تقع منقطعة على معـــنى "بل". الأول نحو قولك: أزيد عندك أم عمرو؟ ومعناه: أيُّهما عندك؟ وأزيدًا رأيتَ أم عمرًا؟ معناه: أيَّهما رأيت؟"[٢١].

وإخلال بالمعنى يتضح عند التمعن في الآيتين الأخيرتين" محمد عبد الله جبر. الضمـــائر في اللغـــة العربيـــة (دار المعارف. القاهرة ١٩٨٠م.) ١٤٧.

(١٧) سيبويه. الكتاب ٢: ١٧٦.

(١٨) ابن هشام. مغني اللبيب ٢: ٤٩١.

(١٩) السابق ٢: ٤٩٢.

(٢٠) المبرد. المقتضب، تحق. محمد عبد الخالق عضيمة (المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية/ القاهرة ١٣٨٦هـــ.) ٢: ٢٩٤.

(٢١) ابن جني، اللمع في العربية، تحق. فائز فارس (دار الكتب الثقافية/ الكويت ١٩٧٢م.) ٩٣.

ولا بد لأيّ في هذا التركيب من الإضافة إلى "هما"؛ لأنها تضاف إلى ما هي بعضه[٢٢]. ولا يمكن إضافتهما إلى ما قبل (أم) وما بعدها؛ لأنها تضاف إلى الجملة لا الأجزاء. ولو قيل إن الواجب إضافتها إلى ظاهر مثل "الأمرين" لقيل إن هذا مبهم أيضًا؛ لأن أداة التعريف فيه لا تزيده معرفة فهو مبهم لا يتضح ولا يفسر إلا بما بعده.

ونأتي الآن إلى الأمر الثاني وهو استشهاده بقوله تعالى:{أيما الأجلين قضيت فلا عدوان عليّ} [٢٨- القصص] ونحن نرد هذا الاستشهاد؛ لأن الموضع هنا موضع شرط لا استفهام، فالجملة شرطية لا استفهامية، و(ما) تعرب زائدة. وننقل الآن ما جاء في (البحر المحيط) لأبي حيان عن هذه الآية يقول:

"ثم قال أيما الأجلين أي الثماني أو العشر فلا عدوان عليّ أي لا يعتدى علي في طلب الزيادة و(أي) شرط و(ما) زائدة. وقرأ الحسن والعباس عن أبي عمرو (أيْما) بحذف الياء الثانية كما قال الشاعر:

تنظرت نصرًا والسماكين أيما علي من الغيث استهلت مواطره

وقرأ عبد الله (أي الأجلين ما قضيت) بزيادة ما بين الأجلين وقضيت"[٢٣].

وحسبنا القول إن هذا الاستخدام ليس حديثًا معاصرًا فقد ورد في كتاب "الإمتاع والمؤانسة" لأبي حيان التوحيدي (عاش في القرن الرابع الهجري) قال:

"قيل لديوجانس: أيّهما أولى، طلب الغنى، أم طلبُ الحكمة؟ فقال: للدنيا الغنى وللآخرة الحكمة."[٢٤].

القضية الثانية - أشياء:

يأخذ الدكتور العبادي على بعض الخطباء والمذيعين والمحاضرين صرف لفظ (أشياء) خلافًا لاستخدامها الوارد في موضع واحد من القرآن [١٠١ - المائدة].

---

[٢٢] المبرد، المقتضب، ٢/٢٩٤.

[٢٣] أبو حيان، البحر المحيط (مطبعة السعادة/ القاهرة ١٣٢٩) ٧: ١١٥.

[٢٤] أبو حيان التوحيدي. الإمتاع والمؤانسة، بعناية أحمد أمين وأحمد الزين (مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر/ القاهرة ١٩٥٣م.) ٢: ٣٢.

وأورد أقوال النحويين فيها وختم كلامه بقوله: "وخلاصة القول إن النحويين متفقون على عدم صرف أشياء وإن اختلفوا في العلة، فصرفها بعد ذلك خطأ واضح"[٢٥].

وقد أفاضت الدكتورة وسمية المنصور (جامعة الكويت) في الحديث عن الجمع "أشياء" في رسالتها للماجستير صيغ الجموع في القرآن الكريم (١٩٧٧م.) وقسمت الكلام فيها على قضيتين: الأولى تفسير عدم الصرف والثانية وزن اللفظ نفسه[٢٦]. وردت كثيرًا من أقوال النحويين حول وزن الكلمة وذكرت أنها مجرد محاولة للخروج من وزنها الظاهر وهو (أفعال) وانتهت إلى ترجيح قول الكسائي[٢٧]. وذكرت أن من القضايا المتعلقة بـ(أشياء) تعدد جموعها وأنه قد استغلت هذه الجموع لتأييد الأقوال أو ردّها[٢٨].

وذهبت إلى أنه "يمكن أن تكون منعت من الصرف شذوذًا في هذا المستوى من الاستخدام وهو القرآن، لأن المشكلة التي أثيرت حول أشياء إنما كان منشؤها موضعها من هذه الآية.

ويؤيد هذا ما نقله النحاس عن أبي حاتم: "قال أبو حاتم أشياء أفعال مثل أبناء وكان يجب أن تنصرف إلا أنها سمعت عن العرب غير مصروفة فاحتال لها النحويون باحتيالات لا تصح"[٢٩].

وبعد هذا فيمكن لنا القول إن اتفاق النحويين على عدم صرفها نابع من التزام القراءة بها في القرآن. و لم تقم دراسة فاحصة للشعر العربي قبل الإسلام لملاحظة استخدام (أشياء)، وإذا عمد المجتمع اللغوي المعاصر إلى صرفها بحسه القياسي الذي لا يجد بأسا في حملها على نظائرها حيث لا يجد لعدم صرفها سببًا لغويًا واضحًا، فإنا لا

---

(٢٥) عبد الله العبادي، مجلة الدوحة ٩٥-١٩٨٣م. ص ٣٠.

(٢٦) وسمية المنصور، صيغ الجموع في القرآن الكريم -رسالة ماجستير-(جامعة عين شمس/ القاهرة، ١٩٧٧)١٦٢.

(٢٧) السابق ١٦٣.

(٢٨) السابق ١٦٤.

(٢٩) السابق ١٦٥.

نجد في ذلك بأسا، وليس هذا مما يجدر بنا أن نقف عنده. إن لتغير الموقف اللغوي من الظاهرة الواحدة شواهد من تاريخ العربية نذكر من ذلك استخدام (زوج)[٣٠] الذي جاء في القرآن بدلالته اللغوية العامة قال تعالى: {ومن كل شيء خلقنا زوجين لعلكم تذكرون} [٤٩-الذاريات]،والدلالة الخاصة وهي الدلالة على الزوج من الإنسان فقد دل بها على الزوج(الرجل) قال تعالى: {فإن طلقها فلا تحل له حتى تنكح زوجا غيره} [٢٣٠-البقرة] وعلى (المرأة) قال تعالى: {أمسك عليك زوجك واتق الله} [٣٧-الأحزاب]، ولكن اللغة احتاجت إلى التفرقة بين الزوج (الرجل)، والزوج (المرأة) فلجأت إلى تأنيث (الزوج) للدلالة على المرأة فوجدنا بني تميم تقول "الزوجة"، وقال الفرزدق:

وإن الذي يسعى يحرّش زوجتي كساعٍ إلى أُسْد الشرى يستبيلها[٣١]

---

[٣٠] يمكن مراجعة ما ذكر عن (زوج) في المراجع الآتية: مجاز القرآن لأبي عبيدة،١: ٣٢١. معاني القرآن للأخفش، ١: ١٤١. الزاهر لأبي بكر الأنباري ،٢: ٢٠٩. المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٣٨١. ليس في كلام العرب لابن خالويه ٣٣٧. والصحاح للجوهري ١: ٣٢٠.

[٣١] ابن منظور. اللسان. مادة (زوج).

تعريف الشاعر أم تعريف بالشاعر؟(*)

يتعدى الفعل (عَرَفَ) بنفسه، فيقال: عرفت الشيء وعرفت زيدًا، ويتعدى إلى مفعولين بالتضعيف، فتقول: عرّفت محمدًا الشيءَ، أي جعلته يعرف الشيءَ، وعرّفت محمدًا زيدًا أي جعلته يعرف زيدًا، ويتعدى الفعل (عرّف) بحرف الجر (الباء)؛ فيقال: عرّفت المولود بزيد أي سميته بزيد؛ إذ جعلت له اسمًا يعرف به.

فلمّا كان أمر الفعل على ما ذكرتُ لك ذهب بعض الناس إلى أنّ الأولى عند الترجمة للشاعر أو المؤلف أن نقول: (تعريف الشاعر) وندع (التعريف بالشاعر) – وهو ما اشتهر عند معاصرينا– وذلك لتعدي الفعل بنفسه، وفي هذا نظر لجملة أمور، أولها أن قولنا (تعريف الشاعر) قد يعني جعله يعرف أمرًا، وقد يعني جعل الناس يعرفونه، وهو المراد هنا، فاستخدام الباء يدفع اللبس؛ لأن التعدية التي يفيدها تضعيف الفعل– بدلالته على الجعل– لا يمكن أن تكون بباء التعدية التي يفيدها الفعل المجرد؛ فالتعريف بالشاعر يعني: تعريف الناس بالشاعر، و(الناس) مفعول مباشر، وأما (الشاعر) فمفعول غير مباشر؛ فساغ التعدي إليه بحرف. والثاني: أن ما اشتهر من استخدام لفظ (التعريف) إنما هو بمعنى (الحد). والثالث: أن الفعل (عرف) مرادف للفعل (علم)، والفعل يُحمل على مرادفه في التعدي واللزوم، والفعل علم يتعدى بالباء قال تعالى: {ألم يعلم بأن الله يرى} [١٤–العلق]. والرابع: أن من الأفعال ما يتعدى بنفسه مجردًا فإذا زيد تعدى بنفسه وبحرف الجر مثل الفعل (غفر)، تقول: غفر الله ذنبَه، واستغفر زيدٌ اللهَ من ذنبه، والأصل: استغفر زيدٌ اللهَ ذنبَه. والخامس: أن تعدي الفعل بنفسه لا يمنع تعديه بحرف إن جدّ من حاجات الإبلاغ ما يستدعي

(*) نشرفي العددين (٥٥٥، ٥٥٦) من رسالة الجامعة.

ذلك، فيضمن الفعل غيره. وهذا مراد الناس من التعريف بالشاعر. إذ لا يقصدون أن يعرّفوا القارئَ الشاعرَ؛ إذ يكون ذلك بذكر اسمه، بل المقصود الإحاطة بأخباره.
والسادس: أن معنى الباء الإلصاق أو الإلزاق نحو: مررت بالديار. وهو استخدام يسوغ معه حذف الباء والتعدي مباشرة فيقال: مررت الديار. ولست أجد بأسًا في أن تكون الباء مع عرّف للإلصاق؛ فالتعريف بالشاعر هو ربط لمعرفة الناس بالشاعر.
والسابع: أن صاحب المصباح المنير أورد الفعل معدّى بالباء، قال: "والمعرفة اسم منه، ويتعدى بالتفصيل، فيقال: عرّفته به فعرفه"، وكذا في أقرب الموارد "عرّفه بفلان: أعلمه باسمه"، وفي معجم الأفعال المتعدية بحرف: "عرّف بزيد: أوضحه بعلامة أو غيرها مما يجعله عارفًا به". وفي معجم الأخطاء الشائعة: "والصواب: تعريف الأدب العربي أو التعريف بالأدب العربي؛ لأننا يجوز أن نقول: عرّفه الشيء، وعرّفه بالشيء".
والثامن: أن هذا وقع في لغة المجيدين من أساتذتنا كالدكتور محمد المفدى قال في كتابه عن الدماميني، ص٦: "عرّفت فيه بمعالمه البارزة ومميزاته الظاهرة"، وفي مقدمة تعليق الفرائد، ص١٤: "عنيت بمن ورد ذكره من الرجال والنساء، فعرفت به تعريفًا موجزًا". ولذلك كله أميل إلى أن نقول في غير حد الشيء التعريف به.

تمّ كذا(*)

تأثرت العربية تأثرًا بالغًا باللغات الأجنبية؛ وذلك بسبب الترجمة التي قد يضطلع بها غير المتمكنين من العربية؛ ومن مظاهر هذا التأثر ما نجده من نزوع إلى هجر بعض الظواهر العربية المفيدة في مقامها غفلة عنها واستصحابًا لما قد يقوم مقامها في لغة أخرى.

لعل من ذلك ما شاع في لغة المثقفين، خاصة الإعلاميين منهم، من هجر الفعل المبني للمفعول (أي المبني للمجهول)، واستبدالهم بذلك تركيبًا جديدًا هو: الفعل الماضي (تمّ) أو المضارع (يتمّ) مسندَين إلى مصدر الفعل، مثال ذلك ما ورد في هذا النص: "وقد تمّ تحقيق تقدم كبير خلال السنوات الماضية"، وهو لا يقصد أنه تحقق على نحو تام أيضًا، ولكن الفعل (تمّ) قد أفرغ من دلالته على التمام وركب مع المصدر ليكونا عوضًا من الفعل المبني للمفعول (حُقِّقَ) ومثله قوله: "وفي مجال الري والزراعة تمّ إنجاز العديد من المشاريع"[1]. وخير له أن يقول: وحُقِّقَ تقدم كبير خلال السنوات الماضية. وأن يقول: وفي مجال الري والزراعة أُنجِز العديد من المشاريع. ومن أمثلة استخدام الفعل المضارع هذا النص: "يتمّ التوصل إلى نتائج الاختبارات الموضوعية بطرِيقة محايدة"[2]. وخير له أن يقول: يُتَوصَّل إلى نتائج الاختبارات...". ومن ذلك أيضًا ما جاء في هذا النص: "لقد وعد الوزير بانتهاء العملية خلال أسبوعين وسيتمّ

(*) نشر في العدد (٥٥٧) من رسالة الجامعة.

(١) مجلة المبتعث،السفارة السعودية/ واشنطن، رجب ١٤١٥، ص٧.

(٢) مجلة القافلة، شركة أرامكو، شعبان ١٤١٥، ص٢١.

نشر النتائج فور الحصول عليها"[٣]. وكان من الخير له أن يقول: "وستُنشَر النتائج فور الحصول عليها".

ومن ذلك الإعلان:" تم بحمد الله افتتاح مكتبة..."[٤]. والأولى أن يكون: "افتُتِحت بحمد الله مكتبة...".

ولسنا نذهب إلى أن من يفعل هذا قد خالف قواعد العربية مخالفة يتهم بها باللحن أو الخطأ النحوي؛ ولكنه خالف عن طريقتها المثلى في موافقة التركيب لأغراض الخطاب، فإن يكن بناء الفعل للفاعل له غرضه من البيان والإفصاح عن محدث الحدث أو المتصف به فإن بناء الفعل للمفعول له من الأغراض ما تدعو الحاجة إليها.

---

(٣) جريدة القبس/الكويت، ٣-شعبان- ١٤١٥هـ، ص٤٠.

(٤) جريدة رسالة الجامعة،جامعة الملك سعود/الرياض، ١-٨-١٤١٥هـ، ص٦.

حذف ياء المتكلم(*)

يلاحظ المتأمل في لهجة أبناء القصيم أنهم يحذفون ياء المتكلم من الأفعال ويكتفون بما يسميه جمهور علماء اللغة القدماء "نون الوقاية"، فمن ذلك قولهم: أكرمَن، أي: أكرمَني، وشافَن، أي: شافني، يعرفَن، أي: يعرفني.

ويتوهم بعض الناس أن هذا الاستخدام حديث طارئ، وأنه مظهر من مظاهر ابتعاد اللهجة عن أصلها الفصيح، وليس الأمر على ذلك؛ بل هو استخدام عربي فصيح، يشهد لهذا ما ورد من شواهده في لغة القرآن الكريم، ومن ذلك حذفها من الفعل (أخرتن) في قوله تعالى: {قال أرءيتك هذا الذي كرّمت عليّ لئن أخّرتنِ إلى يوم القيامة لأحتنكنّ ذريته إلا قليلا} [٦٢-الإسراء]، وقد ذكر الفعل نفسه بالياء في قوله تعالى: {وأنفقوا من ما رزقناكم من قبل أن يأتي أحدكم الموت فيقول ربّ لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصّدّق وأكن من الصالحين} [١٠- المنافقون]. وحذفت من الفعل (اتبعنِ) في قوله تعالى: {فإن حاجوك فقل أسلمت وجهي لله ومن اتبعن} [٢٠- يوسف]، وقد حذفت من أفعال أخرى نكتفي بذكر مواضعها: {تتبعن} [٩٣- طه]، {اتبعون} [٣٨- غافر، ٦١- الزخرف]، {يحيين} [٨١- الشعراء]، {ولا تخزون} [٧٨- هود، ٦٩- الحجر]، {واخشون} [٣، ٤٤- المائدة]، {خافون} [١٧٥- أل عمران]، {دعان} [١٨٦-البقرة]، {ترن} [٣٩- الكهف]، {ارجعون} [٩٩- المؤمنون]، {ترجعون} [٢٠- الدخان]، {لتردين} [٥٦- الصافات]، {فأرسلون} [٤٥- يوسف]، {فارهبون} [٤٠- البقرة، ٥١- النحل]، {يردن} [٢٣- يس]، {فاسمعون} [٢٥- يوسف]،

(*) نشر في رسالة الجامعة العدد (٥٥٩).

{أشركتمون} [٢٢- إبراهيم]، {يشفين} [٨٠- الشعراء]، {أطيعون} [٥٠- آل عمران، ١٠٨، ١١٠، ١٢٦، ١٣١، ١٥٠، ١٦٣، ١٧٩- الشعراء، ٦٣- الزخرف، ٣- نوح]، {ليعبدون} [٥٦- الذاريات]، {فاعبدون} [٢٥، ٩٢- الأنبياء، ٥٦- العنكبوت]، {فاعتزلون} [٢١٢- الشعراء]، {تعلمن} [٦٦- الكهف]، {فلا تفضحون} [٦٧- الحجر]، {تفندون} [٩٤- يوسف]، {يقتلون}[١٤- الحج، ٣٣- القصص]، {ولا تقربون} [٦٠- يوسف]، {كذبون}[٢٦، ٣٩- المؤمنون، ١١٧- الشعراء]، {أن يكذبون} [١٢- الشعراء، ٣٤- القصص]، {أكرمن} [١٥- الفجر]، {ولا تكفرون} [١٥٢- البقرة]، {تكلمون} [١٠٨- المؤمنون]، {كيدون} [١٩٥- الأعراف، ٣٩-المرسلات]، {أتمدون}[٣٦- النمل]، {تنظرون} [١٩٥- الأعراف، ٧١- يونس، ٥٥- هود]، {هدان} [٨٠- الأنعام]، {يهدين} [٢٤- الكهف، ٦١، ٧٨- الشعراء، ٩٩- الصافات، ٢٧- الزخرف]، {أهانن} [١٦- الفجر]، {اتقون} [٤١، ١٩٧- البقرة، ٢- النحل، ٥٢- المؤمنون، ١٦- الزمر].

وقد اختلف القراء في هذه الياءات فمنهم من يثبتها وصلا ووقفًا، ورجح مكيّ بن أبي طالب المذهب الأخير لأنه أخف وفيه متابعة لرسم المصحف وهو الذي عليه أكثر القراء[١].

ومن شواهد ذلك قول الأعشى:

فهل يمنعني ارتيادي البلا د من حذر الموت أن يأتيَن

وقوله:

ومن شانئ كاسف لونه إذا ما انتسبت له أنكرَن

أي: أن يأتيني، وأنكرني[٢].

---

[١] الكشف عن وجوه القراءات، ١: ٣٣٣.

[٢] ابن عصفور، ضرائر الشعر، ١٢٨.

نفس الشيء والشيء نفسه(*)

جاء في معجم الأخطاء الشائعة لمحمد العدناني قوله:

"ويقولون: جاء نفس الرجل. والصواب: جاء الرجل نفسه؛لأن كلمتي (نفس وعين) إذا كانتا للتوكيد، وجب أن يسبقهما المؤكد، وأن تكونا مثله في الضبط الإعرابي، وأن تضاف كل واحدة منهما إلى ضمير مذكور حتما، يطابق هذا المؤكد في التذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع"[١].

وكتب عبد السلام هارون في مجلة المجمع قائلا: "يتحرج بعض المتحذلقين من استعمال (النفس) في غير التوكيد، فيقول: الشيء نفسه فقط. وقد ضيقوا واسعا. فنفس الشيء ذاته، تستعمل استعماله، ولا يمنع من ذلك نحو ولا لغة"[٢].

واستأنس الأستاذ عبد السلام باستخدام ذلك المتقدمون من النحويين والأدباء في لغتهم فذكر أنه جاء في كتاب سيبويه قوله: "وتجري هذه الأشياء التي هي على ما يستخفون بمنزلة ما يحذفون من نفس الكلام"[٣] ، وقوله: "وذلك قولك: نزلت بنفس الجبل، ونفس الجبل مقابلي"[٤]. ويقول الجاحظ: "ولا بد للترجمان من أن يكون بيانه في نفس الترجمة، في وزن عمله في نفس المعرفة"[٥].

(*) نشر في رسالة الجامعة العدد (٥٦٥).

(١) محمد العدناني،معجم الأخطاء الشائعة، ص ٢٥٢.

(٢) عبدالسلام هارون،مجلة مجمع اللغة العربية/ القاهرة،١٩٨٤م، ع ٥٤: ص١٢٢.

(٣) سيبويه،الكتاب، ١: ٢٦٦.

(٤) السابق،٢: ٣٧٩.

(٥) الجاحظ،الحيوان ١: ٧٦.وانظر: مجلة المجمع ٥٤: ١٢٢.

والذي يفهم من ذلك كله أنه يجوز لك أن تقول، بشكل عام: قرأت الكتاب نفسه، وقرأت نفس الكتاب. فلا تكون مخطئا من الناحية التركيبية؛ ولكن يجب أن نتنبه إلى أنّ بين الاستخدامين فرقًا. ففي قولنا: قرأت الكتاب نفسه توكيد للكتاب يزيل الشبهة، ويبعد الظن بأن القراءة كانت عن الكتاب أو هي سماع بأمر الكتاب أو قراءة لما يشبه الكتاب. أما في التركيب الثاني وهو: قرأت نفس الكتاب، فهو بمعنى قرأت لبّ الكتاب وجوهر الكتاب وأهمّ ما فيه من محتوى.

ولذلك فقد أجاد الأستاذ عبد السلام حين قال عن بعض المتحذلقين أنهم يتحرجون من استخدام (النفس) في غير التوكيد، ومراده أن (النفس) يمكن أن تستخدم لغير التوكيد على نحو ما ورد في النصوص المذكورة.

عدم كذا(*)

تشهد العربية المعاصرة على ألسنة أبنائها هجرا لإمكاناها الخلاقة، وازورارًا عن طرائقها الواضحة في التعبير والبيان. ومن ذلك تعطيلهم استخدام أضداد المعاني، إما جهلا بها أو تهاونا بشأنها؛ إذ تجدهم يعبرون عن ذلك بإضافة (عدم) إلى ما يريدون ضده، وهو أمر شاع حتى صار يقتحم العيون، ومن أمثلة ذلك ما جاء في إعلان:

"نشكركم على ثقتكم الدائمة بنا ونعتذر لكم عن عدم تمكننا من إنجاز طلباتكم..."(١).

ويمكن أن يعبر عن المعنى بقولنا: ونعتذر عن عجزنا عن إنجاز طلباتكم. ويمكن أن نعبر بطريقة مختلفة: نأسف لتعذر إنجاز طلباتكم.

مثال ذلك ما نجده في النصوص الآتية:

"عدم الإفراط في تناول ملح الطعام...".

"لذلك نود من الطلاب عدم أخذ كمية أكثر من الاحتياج، وهذا ما نهانا عنه ديننا الحنيف وهو عدم الإسراف [لاحظ أن(عدم) قلبت المعنى في النص فلا موضع لها]، كما أود تنبيه بعض الأخوة الطلاب إلى الاقتصاد في الأكل...

ويكثر استخدام (عدم) في محاضر اللجان والأقسام ومنها قسم اللغة العربية، فنجد فيها: واعتذر عن عدم الحضور فلان وفلان.... والأولى القول: واعتذر عن الغياب فلان وفلان أو: وغاب بعذر فلان وفلان، أو: وتعذّر حضور فلان وفلان.

(*) نشر في رسالة الجامعة العدد (٥٦٧).

(١) جريدة الجزيرة/الرياض ٥-٩-١٤١٥هـ، ص٢٨.

لواحق النسب (*)

الاسم المنسوب هو صفة غير مشتقة، إذ تكون بإلصاق لاحقة النسب إلى لفظ آخر هو في الغالب اسم أو صفة. واستخدمت له العربية جملة لواحق.

الأولى: (ـيّ): وهي لاحقة النسب العربية المشهورة، وهي (الياء المشددة المسبوقة بكسرة)؛ مثال ذلك أن ينسب بها فتبين علاقة المنسوب بالمنسوب إليه إذ ينسب إلى اسم قبيلته: (قرشيّ) أو اسم أب أسرته (صالحيّ)، أو اسم مكانه (قصيميّ)،أو اسم زمانه(صباحيّ)،أو دينه(إسلاميّ)، أو مذهبه العقديّ (سنيّ)، أو الفقهيّ (حنبليّ)، أو الفكريّ (وجوديّ)، أو لونه(برتقاليّ)، أو حجمه(كرويّ).

الثانية: (ـاويّ): حين يكون الاسم منتهيا بألف بعد ثلاثة أحرف مثل: (بَرَدَى) فتحذف الألف منه للنسب فيقال (بَرَدِيّ)، فإن كان ثانية ساكنا مثل (أرْطى) جاز الإبقاء على الألف، والفصل بينها وبين ياء النسب بالواو- وأنا أسمي هذه الواو (واو الوقاية)-فيقال: (أرطاوِيّ)، وتوهم الناس أن لاحقة النسب هي الألف والواو والياء؛ ولذلك جعلوها لاحقة نسب في أسماء لا تنتهي بالألف مثل: سديراوِيّ، عنيزاوِيّ، مكّاوِيّ، جدّاوِيّ، محَلاوِيّ، معدّاوِيّ، شرقاوِيّ، غرْباوِيّ، بصراوِيّ، جبلاوِيّ،زمَلْكاوِيّ، أهلاوِيّ، نصراوِيّ، عرْباوِيّ، قَدْساوِيّ.

الثالثة (ـانيّ): حين تنتهي الأسماء بألف ونون زائدتين لغير التثنية تلحق ياء النسب مثل: (سُليمانِيّ)، وسمع النسب إلى (بحرين) وإن كان بالياء والنون (بحرانِيّ) وإلى (صنعاء): (صنعانِيّ)، وتوهم الناس لذلك أن لاحقة النسب هي الألف والنون

(*) نشر في رسالة الجامعة العدد (٥٧١).

والياء؛ ولذلك جعلوها لاحقة للنسب في مثل: ربّانِيّ، صيدلانِيّ، نفسانِيّ، روحـانِيّ، اسكندرانِيّ، جوّانِيّ، برّانِيّ، شرّانِيّ، حمصانِيّ، فكهانِيّ.

الرابعة: (ـلِي): وهذه طريقة من طرق النسب في اللغة التركية نجدها في مثل: شربتلِي، إزميرلِي، قوّتلِي، عصملِي (أي: عثمانِي).

الخامسة: (ـجِي): وهي طريقة من طرق النسب في اللغة التركية أيضًا، وقد تأثر بها الناس فاستخدموها لاحقة للنسب في مثل: طوبْجِي (أي: مدفعيّ)، عربْجي، جزمجـي، مكوجي، شُربْجي، تمرجي (ممرض)، مطبعجي، قمقمجي، قهوجي، قلعجي.

السادسة: (ـ دار): وهي بمعنى (صاحب كذا) في الفارسية، وقد اندرس استخدامها الآن كما اندرس استخدام الرابعة. ومن أمثلة هذه: بيرقدار= البيرقي، والبيرق: العلَم، ركبدار وصوابه: ركابدار= الركابي، والركابي مستعمل والركبدار هو مروض الخيل، سلحدار أي سلاحدار= السلاحي، خزندار أي خزينة دار= الخزيني، مقصدار= مقصيّ نسبة إلى المقص، وهي مهنة دقيقة عند الخياطين، جوخدار= الجوخـي، دفتردار= الدفتري.

عشواوي أم عشوائي؟(*)

العشاء هو الوقت الممتد بين غروب الشمس إلى العتمة وهو احتكام الظلمة، ويقال للذي لا يرى في هذا الوقت ولا في الليل (أعشى)، وبهذا اتصف ميمون بن قيس وغير شاعر بهذه الصفة، فالأعشى الذي لا يبصر بالليل ويبصر بالنهار، ويقال للأنثى (عشواء). ويطلق هذا الوصف على "الناقة التي لا تبصر أمامها فهي تخبط بيديها كل شيء"[1]. وقد يوصف المتخبط في أمره بأن يقال: "وركب فلان العشواء، إذا خبط أمره على غير بصيرة. وفلان خابط خبط عشواء"[2]. كل ذلك وإن لم يكن منه ركوب. ووصف زهير أخذ الموت الناسَ من غير تخير تخبط العشواء قال في معلقته[3]:

رأيت المنايا خبط عشواءَ من تصب تمته ومن تخطئ يعمّر فيهرم

وتوسع المحدثون في الاستفادة من هذا المعنى فوصفوا الأمر المختل بأنه عشوائي نسبة إلى عشواء، ويقولون: عيّنة عشوائية، أي لم يقصد إلى تخيرها واصطفائها وإنما أعملت فيها يد الصدفة؛ ولكنهم حين نسبوا إلى عشواء خالفوا القياس فقالوا: (عشوائيّ)؛ في حين أن عليهم أن يقولوا: (عشواويّ)؛ لأن هذه الهمزة والألف قبلها زائدتان زيادتهما في أوصاف الإناث مثل (حمراء) والأسماء المؤنثة مثل (صحراء)، وحق ما انتهى هذه النهاية أن يكون في موضع همزته واو عند التثنية وجمع السلامة لما يجمع منه جمع سلامة أو عند من يجمعه جمع سلامة مطلقًا،وكذا عند النسب إليه، يقال: حمراوان وحمراويّ، صحراوان، وصحراوات، وصحراويّ. أما عن (عشواء) فقال

(*) نشر في رسالة الجامعة العدد (٥٧٢).

(1) الجوهري، الصحاح،(عشا) ٦: ٢٤٢٧.

(2) م.ن،ص.ن.

(3) التبريزي، شرح المعلقات ٢٣٩.

الجوهري: "والمرأة عشواء وامرأتان عشواوان"[٤].و لم أجد النسبة إلى عشواء في المعجمات وكتب اللغة التي اطلعت عليها؛ لأن الحاجة لم تعرض لذكرها، ولأن القاعدة صريحة فيها وهي ما ذكرته لك آنفًا.

أما طريقة المحدثين فيمكن أن نلتمس لها بعض العذر بما يأتي:

١) إن قلب الهمزة أو أبقاءها لا يخل بالمعنى.

٢) إن إبقاء الهمزة هو طريقة لبعض العرب، قال ابن عقيل: "ومن العرب من يقر الهمزة، وهو قليل رديء"[٥].

٣) لعل إبقاء الهمزة إنما هو تخلص من تماثل الواوين. والتماثل مما يتخلصون منه بوسائل مختلفة كالإبدال، مثل (حييان) التي آلت إلى (حيوان). وروي عن أبي سعيد السيرافي أنّ "مما استثقل وقوع الألف بين واوين، فعدل به عن القياس، قولهم في تثنية (لأواء وعشواء): لأواءان وعشواءان، وهمزة التأنيث تقلب في التثنية واوًا، فيقال: حمراوان ، وكرهوا (لأواوان) لأجل الواوين فهمزوا"[٦].

٤) إن في اللغة ما هو مبني على التوهم وعلى التوسع ومخالفة القياس مما يجعل صنيع هؤلاء المتأخرين مشاكلا لأسلافهم.

فقل (عشواوي) إن رمت القياس، أو (عشوائي) فهو صحيح تعززه الألفة.

---

[٤] الجوهري، الصحاح، (عشا) ٦: ٢٤٢٧.

[٥] ابن عقيل،المساعد، ٣: ٣٥٨.

[٦] أبو حيان محمد بن يوسف بن حيان، تذكرة النحاة، تحقيق : عفيف عبدالرحمن (ط١، مؤسسة الرسالة/ بيروت، ١٩٨٦م.) ٣٠٣.

دع الطفل ينم أو ينام(*)

أيُّما أصح أن نجزم المضارع بعد الطلب أم نرفعه؟

يذهب كثيرون إلى الجزم غافلين عن مقتضيات المعنى معرضين عن ارتباط الإعراب بالغرض، وأن اختلاف الاعتبار مجلبة لتغير العلامة. والصواب أنه يجوز الجزم في حال ويجوز الرفع في حال. فإن أردنا أن نجعل الفعل الثاني جزاءً للأول مرتبطًا به ارتباط السبب بالمسبب جزمنا إشعارًا بهذه العلاقة الوثيقة فقلنا: (دعِ الطفل، ينمْ)، فإن لم نرد هذا المعنى رفعنا الفعل فقلنا: (دعِ الطفل ينامُ) والمعنى هنا مختلف إذ هو: دعِ الطفل فهو ينام، أو دع الطفل نائمًا.

وقد جلّى القضية لنا سيبويه في الكتاب . ومما جاء في ذلك قوله: "وتقول: ائتني آتك، فتجزم على ما وصفنا، وإن شئت رفعت على أن لا تجعله معلقا بالأول، ولكنك تبتدئه وتجعل الأول مستغنيًا عنه، كأنه يقول: ائتني، أنا آتيك. ومثل ذلك قول الشاعر وهو الأخطل:

وقال قائدهم أرسوا نزاولُها فكل حتف امرئ يمضي لمقدار

وقال الأنصاري [عمرو بن الإطنابة]:

يا مال والحق عنده فقفوا تؤتَون فيه الوفاء معترفا

كأنه قال: إنكم تؤتون فيه الوفاء معترفا"[1].

ومن أجل ذلك قد يخل الجزم بالمعنى حتى ليصفه سيبويه بالقبح، قال: "فإن قلت: لا تدن من الأسد يأكلْك فهو قبيح إن جزمت، وليس وجه كلام الناس؛ لأنك

(*) نشر في رسالة الجامعة العدد (٥٧٣).

(١) سيبويه،الكتاب، ٣: ٩٥-٩٦.

لا تريد أن تجعل تباعده من الأسد سببا لأكله. فإن رفعت فالكلام حسن، كأنك قلت: لا تدن منه فإنه يأكُلُك. وإن أدخلت الفاء فهو حسن، وذلك قولك: لا تدن منه فيأكلَك."[٢].

ويبين سيبويه تعدد الأعاريب في الفعل المضارع وهو الرفع على الابتداء أي أن يكون الفعل أول جملة مستأنفة، أو أن يكون أول جملة حالية؛ وهو يضرب لذلك مثالا مطابقا لما بدأنا به هذه المسألة فيقول:

"وتقول ذرة يقلْ ذاك، وذره يقولُ ذاك. فالرفع من وجهين: فأحدهما الابتداء، والآخر على قولك ذره قائلا ذاك؛ فتجعل يقول في موضع قائل. فمثل الجزم قوله عز وجل {ذرهم يأكلوا ويتمتعوا ويلههم الأمل} [٣- الحجر]، ومثل الرفع قوله تعالى جده: {ذرهم في خوضهم يلعبون} [٩١- الأنعام]"[٣].

ونخلص من ذلك كله إلى أن الجزم أو الرفع مرهون بالمعنى مذ كان الإعراب فرعا على المعنى، فلا يعجلن أحدنا إلى تخطئة جازم أو رافع ما لم يكن من أمره جازمًا، وللملامة رافعًا.

---

(٢) السابق، ٣: ٩٧.

(٣) السابق، ٣: ٩٨.

ليس كمثله شيء(*)

قال تعالى: {ليس كمثله شيء وهو السميع البصير} [١١- الشورى].

وقد أشكل دخول الكاف على (مثله) بعض الإشكال؛ فاختلف اللغويون والمفسرون في ذلك. ومرد الاختلاف في هذا وفي غيره راجع إلى الاختلاف في النظر إلى لغة القرآن الكريم نفسها. فمنهم من يأخذ بالظاهر ويراها لغة إشارية بحته-ولذلك نجد منهم من أنكر المجاز- ومنهم من يرى لغة القرآن لغة عربية بكل ما للعربية من سمات وطرائق تعبير قد تكون خافية على قليل النظر في لغة العرب. وفي هذا المثال الذي بين أيدينا نجد من ذهب إلى زيادة الكاف، قال العكبري: "والكاف في (كمثله) زائدة؛ أي ليس مثله شيء، ولو لم تكن زائدة لأفضى إلى المحال؛ إذ كان يكون المعنى أن له مثلا؛ وليس لمثله مثل، وفي ذلك تناقض؛ لأنه إذا كان له مثل فمثله مثل، وهو هو مع أن إثبات المثل لله سبحانه محال. وقيل مثل زائدة، والتقدير ليس كهو شيء"[١].

وهناك من يرى أن هذا التركيب موافق لطريقة العرب في تعبيرها؛ ذلك أن العرب يريدون المبالغة في نفي الوصف عن الشخص؛ ولذلك ينفونه في كلامهم عن مثله، وهذا يعني أن الصفة إذا نفيت عن مثله فهي منفية عنه من باب أولى، قال أبوحيان: "تقول العرب: (مثلك لا يفعل كذا) يريدون به المخاطب، كأنهم إذا نفوا الوصف عن مثل الشخص، كان نفيا عن الشخص. وهو من باب المبالغة. ومثل الآية قول أوس بن حجر:

ليس كمثل الفتى زهير   خلق يوازيه في الفضائل

(*) نشر في رسالة الجامعة العدد (٥٧٦)، وأعيد نشره في العدد (٥٨٢).

(١) العكبري،التبيان في إعراب القرآن، ٢: ١١٣١.

وقال آخر:

وقتلى كمثل جذوع النخيل تغشاهم مسبل منهمر

وقال آخر:

سعد بن زيد إذا أبصرت فضلهم ما إن كمثلهم في الناس من أحد

فجرت الآية في ذلك على نهج كلام العرب من إطلاق المثل على نفس الشيء"[٢].

قال ابن قتيبة: "أي: ليس كهو شيء. والعرب تقيم المثل مقام النفس، فتقول: مثلي لا يقال له هذا؛ أي أنا لا يقال لي"[٣].

وهذا الاستخدام له نظير في العربية، قال أبو حيان: "ونظير نسبة المثل إلى من لا مثل له قولك: فلان يده مبسوطة. يريد أنه جواد ولا نظر له في الحقيقة إلى اليد... فكما جعلت ذلك كناية عن الجود... فكذلك جعلت المثل كناية عن الذات في من لا مثل له"[٤].

وأنكر أبو حيان على المفسرين جعلهم (الكاف) و(المثل) مراداً بهما موضوعهما الحقيقي، ووصف ذلك بأنه محال؛ لأن فيه إثبات مثل لله تعالى.

---

[٢] أبو حيان،البحر المحيط، ٧: ٤٨٩.

[٣] ابن قتيبة،غريب القرآن، ٣٩١.

[٤] أبو حيان،البحر المحيط، ٧: ٤٨٩.

مباعة وأخواتها(*)

لا بد أنك رأيت في غير متجر هذه العبارة "**البضاعة المباعة لا ترد ولا تستبدل**". ولا بد أنك قرأت أو سمعت مثل قولهم: "**الحياة المعاشة**" أو "**الظروف المعاشة**"، من ذلك هذا النص: "وظلت حية معاشة في فكر الإنسان العربي..."[1].

وأما الخطأ الذي تنطوي عليه هذه الاستخدامات فهو في (المباعة)، و(المعاشة)، لأن المستخدمين إنما يقصدون اشتقاق (المباعة)من الفعل الأجوف (باع)، و(المعاشة) من الفعل (عاش)، وهذا مجانب للصواب، وصحة العبارة الأولى: (البضاعة المبيعة...)، وصحة الثانية (الحياة المعيشة والظروف المعيشة)، أما في النص فهي: "وظلت حية معيشة في فكر الإنسان العربي ".

وعلى نحو ما شهدنا الخطأ في اشتقاق اسم المفعول من الفعل الأجوف اليائي قد نجده في الفعل الأجوف الواوي فقد نجدهم يقولون من الفعل (صان): هذا شيء مصان, ومن (ناط) يقولون: هذا مناط بفلان. والصحيح أن نقول:هذا شيء مصون، وهذا منوط بفلان.

والقاعدة السهلة التي تنظم هذا الاشتقاق على نحو دقيق بعيدًا عن تفصيلات التصريفيين والصوتيين هو أن نقول إن اسم المفعول من الأفعال الثلاثية الجوف يشتق بأن نأتي بالمضارع من تلك الأفعال ونستبدل بأول حروفه -وهو حرف المضارعة- ميما؛ فنقول من (باع):يبيع ثم: مَبيع، ومن (عاش): يَعيش ثم مَعيش ومن (كال): يَكيل ثم مَكيل، ومن (قال): يقول ثم مَقول، ومن (صان): يَصون ثم مَصون ومن

(*) نشر في رسالة الجامعة العدد (٥٧٨).

(ناط): يَنوط ثم مَنوط ومن (لام): يَلوم ثم مَلوم، ومن (رام): يَروم ثم مَروم. ويستثنى من ذلك ما كانت الألف في موضع العين منه فإنه يؤتى بأصل العين مثل الفعل(خاف) الذي مضارعه(يخاف) فعينه في الأصل واو؛ لذا ترد الواو فيقال: (يخوف) ثم: (مَخُوف).

وقد يسأل سائل: أليس في اللغة مُباع؟ والجواب: بلى ولكن المعنى يختلف فهذا الاسم مشتق من الفعل المزيد (أباع) وهو يختلف بمعناه عن الفعل المجرد (باع) فمعنى الفعل (أباع) عرضه للبيع فالبضاعة المباعة المعروضة للبيع أما البضاعة المبيعة فهي التي انتقلت ملكيتها ببيعها إلى آخر.

التغني بالقرآن(*)

من البدع التي ابتدعها بعض القراء قراءة القرآن بأصوات الغناء، ومثل ذلك من البدع ما يسمى الترعيد وهو أن يرعد بصوته كالمصاب بالبرد، ومنها الترقيص وهو أن يروم السكوت على الساكن ثم ينفر مع الحركة كالذي يعدو أو يهرول، ومنها التطريب وهو الترنم والتنغيم بالمد في غير الممدود وزيادة الممدود فوق الحاجة. ومنه التحزين وهو أن يأتي به على وجه حزين يكاد يبكي مع خشوع وخضوع(١).

ولعل ما دعاهم إلى ذلك هو ورود لفظ التغني بالقرآن في الأحاديث النبوية. من ذلك: "ما أذِن الله لشيء كإذنه لنبي يتغنى بالقرآن أن يجهر به"، والأَذْن هنا هو الاستماع، أما التغني فيفسره أبو عبيد القاسم بن سلام بأنه تحزين القراءة، وأيّد تفسيره هذا بما ورد من حديث عن أشراط الساعة فذكر منها أن يتخذ القرآن مزامير يقدمون أحدهم ليس بأقرئهم ولا أفضلهم إلا ليغنيهم به غناء(٢).وورد لفظ التغني في الحديث: "ليس منّا من لم يتغن بالقرآن"، وفسّر سفيان بن عيينة هذا بأن عبد الله بن نهيك لمّا دخل على سعد وعنده متاع رثّ ذكر الحديث، قال أبو عبيد: فذِكْره رثاثة المتاع عند هذا الحديث يبينك إنما أراد الاستغناء بالمال القليل، وليس الصوت من هذا في شيء(٣). واستدل بحديث: "من قرأ سورة آل عمران فهو غني"، وأيّد قوله بأن الفعل تغنّى في العربية يعني استغنى(٤) ، وعليه قوله الأعشى:

(*) نشر في رسالة الجامعة العدد (٥٨٠).

(١) السيوطي،الإتقان في علوم القرآن،١: ٣٥١.

(٢) غريب الحديث، ٢: ١٤٠-١٤١.

(٣) السابق، ٢: ١٦٩-١٧٠.

(٤) الجوهري، الصحاح،(غنى).

وكنت امْرأً زمِنا بالعراق   عفيف المناخ طويل التغَنّ

فالتغنّي هو الاستغناء أو الغنى. وقال أبو عبيد إن معنى الحديث لا ينبغي لحامل القرآن أن يرى أحدًا من أهل الأرض أغنى منه ولو ملك الدنيا برحبها، ولو كان وجهه كما يتأوله بعض الناس أنه الترجيع بالقراءة وحسن الصوت لكانت العقوبة قد عظمت في ترك ذلك أن يكون: من لم يرجع صوته بالقرآن فليس من النبي عليه السلام حين قال:"ليس منا من لم يتغن بالقرآن"، وهذا لا وجه له[٥].

قلت: ليس المعنى الصحيح دائمًا ما قد يبادر الذهن ويوافق العادة.

[٥] غريب الحديث، ٢: ١٧١-١٧٢.

عدوّة وعدَوي(*)

مؤنث (عدوّ) عدوّة، والنسب إلى المذكر (عدو) هو بإضافة ياء النسب فيقال: (عدُوِّيّ)، أما النسب إلى مؤنثه فوقع فيه الخلاف فذكر ابن جني وتابعه ابن مالك أن النسب إليها (عَدَوِيّ)، وفسر ابن جني ذلك بجملة من التحولات الصوتية المفترضة، و لم يؤيد مذهبه بشاهد[1]. ومذهبه مؤسس على مذهب سيبويه وهو أنّ (فَعولة) يجب حذف الواو منها عند النسب كما حذفت الياء من (فَعيلة، وفُعَيلة) عند النسب إليهما مثل: حَنَفِيّ إلى حنِيفة، وجُهَنِيّ إلى جُهَينة. و لم يستدل سيبويه على حذف واو فَعُولة بسوى (شَنُوءة) التي النسب إليها هو: شَنَئِيّ. ومذهب سيبويه غير مسلم؛ إذ دفعه المبرد، قال ابن يعيش: "وأما أبو العباس المبرد فإنه كان يخالفه في هذا الأصل ويجعل شَنَئِيًّا من الشاذ فلا يجيز القياس عليه"[2]. وذكر ابن يعيش في هذا السياق حجج المبرد ووصف مذهبه بأنه متين من جهة القياس وأن قول سيبويه أشد من جهة السماع. ونسب ابن عقيل القول بإبقاء الواو وأن حذفها في (شنئيٌّ) شاذ إلى الأخفش والمبرد والجرمي[3].

أما أنا فأذهب إلى مذهب الأخفش والمبرد والجرمي خلافا لسيبويه وابن جني وابن مالك وجمهور النحويين، ويعضد هذا أمور:

١) أن مجمع اللغة العربية بحث مسألة النسب إلى (فَعِلية) ورأى جواز إثبات الياء أو حذفها وهي المسألة التي أسست عليها مسألة (فَعُولة).

(*) نشر في رسالة الجامعة العدد (٥٨١).

(١) ابن جني،الخصائص ٢: ٣٤٦.

(٢) ابن يعيش،شرح المفصل ٥: ١٤٧.

(٣) ابن عقيل،المساعد ٣: ٣٦٥-٣٦٦.

٢) أن الأصل هو تجريد اللفظ من لواحق التثنية والجمع والتأنيث مثل تاء التانيث عند النسب إليه، ولذا فإن (عدوّة) تصير إلى(عدوّ) بعد التجريد ولا خلاف في أنّ النسب إلى الأخير هو ما ذكرنا في رأس المسألة.

٣) أن الأصل هو بقاء الياء والواو في هذه الألفاظ المنسوب إليها.

٤) أن القول بحذف الواو يفضي إلى اللبس إذ يصبح النسب إلى (عدوة) مطابقًا للنسب إلى (عديّ)؛ إذ النسب إليه هو (عَدَويّ). وهذه من حجج المبرد.

٥) أن ما حذفت منه الياء أو الواو في المسموع من العرب هي أسماء قبائل تلازمها تاء التأنيث فهي جزء من العلم وهي تختلف عن المؤنثات التي لها مذكر يصار إليه عند النسب.

٦) أن القول بإبقاء الياء والواو يعفينا من ذكر استثناء في القاعدة وهو إبقاء الياء إن كانت عين اللفظ معتلة أو مضعفة، مثل: شديدي وضروري.

لذلك لا بأس علينا أن نقول: طبيعي، وحمولي نسبة إلى (طبيعة) وحَمولة.

الإبلاغي والبلاغي (*)

هما مستويان من مستويات الأداء اللغوي يستلزم الكشف عن كل واحد منهما علما غير العلم الذي يكشف عنه الآخر. إذ يهتم علم النحو بالمعاني الإبلاغية ويهتم علم البلاغة بالمعاني البلاغية. وأظهر ما يتبين فيه الفرق بين اهتمام العلمين درس الظواهر اللغوية المشتركة بينهما وإن تكن اللغة بعامة مشتركة بينهما من حيث هي موضوع درسهما.

المعاني التي تضمنها عناصر التركيب أسماءً وأفعالا وأدواتٍ فتعبر عنها تعبيرًا مباشرًا هي المعاني الإبلاغية، وما يزيد على الإبلاغ من معان يقتضيها السياق وملابسات النص هي المعاني البلاغية. ولئن أمكن أن نقول إن علم النحو يقرأ السطور ليدرك الإبلاغية في اللغة فإن علم البلاغة يقرأ ما بين السطور ليدرك البلاغية في اللغة.

يدرس النحوي والبلاغي حروف العطف فيقف النحوي على دلالة الواو على التشريك بين اسمين أحدهما قبل الواو والآخر بعدها، وذلك هو ما يقتضيه إبلاغ الرسالة اللغوية، ويتجاوز البلاغي في درسه تلك الدلالة على التشريك إلى الكشف عن مضامين في النص تجعل له خصوصية ليست لغيره، ففي قوله تعالى: {وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانًا} [٢٣- الإسراء] يرى النحوي الواو دالة على أنّ الله قضى بأمرين: إخلاص العبادة لله والإحسان للوالدين، ويتعدى البلاغي هذا الجمع والإشراك بين مسألتين إلى ما تعقده هذه الواو من علاقة خطيرة بين ما تقتضيه عبودية الإنسان لله والإحسان للوالدين، فهي جعلت الإحسان للوالدين مقرونا بعبودية الله فصار له من الخطر ما صار لها. ومثل ذلك يدرك بوضوح في أمر الجمع في الشكر لله

وللوالدين {أن اشكر لي ولوالديك إليّ المصير} [١٤- لقمان]. ومن ذلك قوله تعالى: {إن الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والآخرة وأعد لهم عذابا مهينا} [٥٧- الأحزاب]، قال الطيبيّ: "ولما كان صلوات الله عليه من الله في قوة من الاختصاص بمكان كان ايذاؤه"[1].

[1] الطيبي،التبيان في البيان، ١٠٢.

متى تدخل (أل) على المضاف؟(*)

يجعل جمهور النحويين الإضافة نوعين: أحدهما الإضافة المحضة –وتسمى الإضافة المعنوية أيضًا– والآخر الإضافة غير المحضة وتسمى الإضافة اللفظية. وتعرف المحضة بأنها يمكن أن يحلّ حرف الجر بين الاسمين مبينًا العلاقة بينهما، مثال ذلك:

كتاب محمد ، كتاب لمحمد.

خاتم حديد ، خاتم من حديد

ويكتسب الاسم المضاف إضافة محضة التعريف أو التخصيص.

أما المضاف إضافة لفظية فإنه لا يكتسب تعريفًا ولا تخصيصًا ويظل نكرة؛ ولذلك يصح أن يخبر به عن المبتدأ، وأن تدخل عليه (ربّ) المختصة بالدخول على النكرات، ويصح أن تدخل عليه (أل) التعريف.

ومن الإضافة غير المحضة إضافة الصفة إلى الموصوف، ففي قولنا: (الرجل طويل القامة) الرجل: مبتدأ وهو معرفة، وطويل القامة: خبر وهو نكرة؛ لأنه يجوز أن نجعل في محله النكرة فنقول: الرجل طويل. ولو كان معرفة ما صح أن يكون خبرًا؛ إذ لا نقول: (الرجل الطويل) جاعلين الطويل خبرًا إلا بأن نفصل التركيب الوصفي بضمير الفصل (الرجل هو الطويل) لأن الضمير لا ينعت. ومن أجل ذلك فإن الخطأ واقع في تسمية جمعية منسوبي جامعة الملك سعود. أما اسمها فهو "الجمعية التعاونية متعددة الأغراض لأعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك سعود". ونجد المركب(متعددة الأغراض) غير صالح أن يكون نعتًا للجمعية؛ لأنها نكرة فالإضافة فيها غير محضة ولابد

(*) نشر في رسالة الجامعة العدد (٥٨٤) تحت عنوان: الجمعية التعاونية متعددة الأغراض.

للنعت أن يطابق منعوته تعريفًا أو تنكيرًا. وقد ظهرت في التركيب كأنها خبر للمبتـــدأ وليس هذا مرادًا في تسمية الجمعية. والصواب أن تدخل عليها (أل) التعريف فيقال:

(الجمعية التعاونية المتعددة الأغراض).

وفي هذا الاسم مشكلة أخرى وهي إضافة الجمعية بحرف الجر لأعضاء هيئـــة التدريس مع الفصل بين كلمة (الجمعية) وحرف الجر بعدد من الكلمات وهو موهـــن لمعنى الإضافة، والأجود الإضافة المباشرة بأن يكون الاسم على النحو الآتي:

جمعية أعضاء هيئة التدريس التعاونية المتعددة الأغراض.

والاسم بهذا الطول فيه ثقل أيضًا، وكان الأولى تخير اسم أدل وأقصر كـــأن يقال: (جمعية منسوبي جامعة الملك سعود)؛ لأن الجمعية لا تكون إلا تعاونيـــة، ولأن الجمعية متعددة الأغراض. ومهما يكن من أمر فالنص في وثيقة تأسيسها على التعـلون وتعدد الأغراض كاف بالغرض مغن عن تضمينه في الاسم الذي يكون علمًا عليـــها ويحسن في الأعلام الاختصار المجمل في الإعلام.

بزر وبزورة وبزران(*)

قال الشيخ محمد علي النجار عن (البذورة) -بالذال-: "يطلق أهل الحجاز في هذا العصر البذورة على صغار الأولاد. وقد سمعت هذا من حجازي في القاهرة، وحكى لي بعض الحجاج أنه سمعه من أهل مكة حين حج"(١).

وبيّن أن البذورة هي "البذور" بإلصاق التاء، وهي جمع بذر، ووجد في أمالي القالي: قطع الله بذراهم، والبذارة من البذر كأنه أراد النسل، وعاد إلى اللسان (بذر) فوجد أن البذارة النسل فقال إن البذورة محولة من البذارة.

والمشكلة ليست في هذا عندي بل في (الذال) فأهل الحجاز ومعهم أهل نجد يقولون اللفظ بالزاي لا الذال ففي الحجاز يقولون (بزورة) وفي نجد (بزور، بزران، مبزرة) والأخيرة على بناء اسم المكان وهو للمبالغة، ولعله أطلق للمكان ثم أريد به الجمع نفسه مجازًا، ويشبه هذا قول أهل الكويت في المبالغة من جمع صبي: (مصبنة)؛ ولكن النجار ومن سمع أهل الحجاز من المصريين وقع لهم الوهم أن هذا من قلب الذال زايا فرووا ما سمعوه بالتفصيح، وهم معذورون في ذلك إذ بعض أهل حواضر الحجاز يقلبون الذال زايًا، ولو أن النجار سمع أهل نجد لأدرك أنهم لم يقلبوا لأن ذلك القلب ليس في لهجاتهم، فهم يقولون: (بذِر) على ما يبذر من الحبوب، ويقولون (بزِر) على الطفل الصغير، ومجازًا على من يفعل فعل الصغار. والنجار رحمه الله قد عاد إلى اللسان فراجع مادة (بذر)، لما سبق إليه من وهم، ولو أنه رجع إلى مادة (بزر) لوجد ما نصه: "والبزور: الحبوب الصغار مثل بزور البقول وما أشبهها. وقيل: البزر الحب عامة.

(*) نشر في رسالة الجامعة العدد (٥٨٥).

(١) لغويات وأخطاء لغوية شائعة، ٩٠.

والمبزور: الرجل الكثير الولد؛ يقال: ما أكثر بزره أي ولده. والبزراء: المرأة الكثيرة الولد... والبزر: الأولاد"[٢]. ونستطيع القول إن (البزور) أطلق أولا على الأولاد الصغار ثم أفرد منه فأطلق (بزر) على الواحد، ثم تصرفوا في جمعه فقالوا: بزورة وبزران مثل (حملان).

وذكرني هذا التفصيح بما وقع لي في القاهرة؛ إذ سألتْ عاملة في مكتب الخطوط السعودية وقد رأت اسم ابني (أوس): أُمّال أخته اسمها إيه؟ فرد زميل لها بكل ثقة متظرفًا: نبْلة طبعًا. وقد توهم أن الهمزة مقلوبة عن القاف. ومثل هذا طرافة ما حدث في الرياض إذ طلبت من البائع السوداني في بقالة أن يعطيني (كُرّاسًا)، وعلى الرغم من أني قلت له للرسم فإنه لم يتنبه، بل بعث عاملا ليجلب لي (كُرّاثًا).

[٢] ابن منظور، لسان العرب،(بزر).

فذالك عن كذلك(*)

الفذالِك جمع فذلكة، مثل: حناجر الذي مفرده حَنجرة. والألف في فذالك هي ألف الجمع التي في البناء (فَعالِل). والفذلكة: "هو مأخوذ من قول الحسّاب: (فذلك كان كذا)، فذلك إشارة إلى حاصل الحساب ونتيجته، ثم أطلق لفظ الفذلكة لكل ما هو نتيجة متفرعة على ما سبق حسابًا كان أو غيره، ونظير هذا الأخذ أخذهم البسملة والحمدلة ونظائرهما من الكلمات المركبة"(١). واستعملت الفذلكة لتدل على المقدمة اليسيرة أو التمهيد الذي فيه خلاصة يقتضيها ما بعدها، فيقال مثلا: فذلكة تاريخية. وأخذت الفذلكة من اللفظ المركب (فذلك)؛ وهو مركب من فاء التفسير واسم الإشارة (ذلك)، وقد طابق الجمع هذا المركب من حيث الصوت فقط أمّا الألف في (فـ+ذلك) فهي جزء من اسم الإشارة. والمركب (فذلك) يستخدم في الأصل للتفسير والتبيين كما في قوله تعالى: {فإذا نقر في الناقور؛ فذلك يومئذ يوم عسير} [٨، ٩- المدثر]، وقوله تعالى: {أرأيت الذي يكذب بالدين؛ فذلك الذي يدعّ اليتيم} [٢- الماعون]. من أجل ذلك أخذ منه اللفظ (فذلكة) على نحو ما أخذت (الماهية) من (ما هو؟).

أما (كذلك) فمركبة من كاف التشبيه واسم الإشارة (ذلك)، وهي قد ترد في النصوص القديمة دون ذكر مشار إليه، حتى إن المفسرين يقدرون المشار إليه تقديرًا معتمدين على فهمهم للدلالة العامة لاسم الإشارة، مثال ذلك قوله تعالى: {فقلنا اضربوه ببعضها؛ كذلك يحيي الله الموتى} [٧٣- البقرة]، وتقديره: إحياء مثل ذلك

(*) نشر في رسالة الجامعة العدد (٥٨٦).

(١) الكفوي، الكليات، ٣: ٣٥٥.

الإحياء يحيي الله الموتى[٢]. وأما في قوله تعالى: {وقال الذين لا يعلمون لولا يكلمنا الله أو تأتينا آية. كذلك قال الذين من قبلهم مثل قولهم تشابهت قلوبهم} [١١٨- البقرة] فنحس اختلافًا في دلالة (كذلك) فهي قد تدل دلالة اللفظ (أيضًا) وإن كانت (أيضًا) لا تتصدر. وهذه الدلالة التي نجدها للفظ (كذلك) واضحة في استخدام المحدثين كل الوضوح، إذ نقول: أنا كذلك لا أريد الذهاب. ونجدها في مثل هذه النصوص:

١) "كذلك تؤيد دراسة أثر السن في تمييز الألوان فكرة البدء بتمييز اللون قبل إطلاق اسم عليه"[٣].

٢) "بعد أن كانت القصيدة العربية تجعل لكل بيت منها كيانًا مستقلا، ولا تهتم بأن تنسكب القصيدة الواحدة في تجربة شعورية واحدة، وكذلك بعد أن كان الشاعر العربي يعبر عن الجماعة قبل أن يعبر عن ذات نفسه الفريدة"[٤].

٣) "وليست هذه القدرة بالشيء الميسر لكل إنسان، ولا هي بالحاضرة القريبة في جميع الأحوال عند من تيسرت له على الإجمال.

كذلك الإضحاك ليس بالشيء الميسر للنديم في جميع أحواله، فقد يفتر طبعه أو يخبو ذهنه في ساعة من الساعات"[٥].

---

[٢] أبو حيان، البحر، ١: ٤٢٥.

[٣] أحمد مختار عمر، اللغة واللون، ٢٠

[٤] زكي نجيب محمود، في حياتنا العقلية، ٨-٩

[٥] العقاد، شعراء مصر: ضمن مجموعة أعلام الشعر ٣٠٠.

أجاء وأشاء(*)

ذهب ضاحي عبد الباقي إلى أن تميمًا تبدل الجيم شينًا، ومثّل لذلك بقولهم (أشاءَ) في مقابل الحجاز الذين يقولون (أجاءَ)، قال: "استعملت تميم (أشاء) ومشتقاته في مقابل (أجاء) عند الحجازيين بمعنى: ألجأ واضطر. وذكر ما نقله الجوهري عن الأصمعي من أنّ شيّأتُ الرجلَ الأمرَ: حملته عليه، وأنّ أشاءه لغة في أجاءه أي ألجأه. وأن تميمًا تقول: شرّ ما يشيئك إلى مخّة عرقوب، أي يجيئك، وذكر قول أبي عمرو الشيباني أن الإشاءة: الاضطرار، وأن أهل الحجاز يقولون:الإجاءة[1]. وذهب يفسر هذا التغيير تفسيرًا صوتيًا لا يستند إلى ظاهرة.

ولسنا معه في ما ذهب إليه، لا من جهة النقل عن القدماء، بل من جهة الفهم؛ فالاضطرار الذي يفهم من الفعلين هو أمر سياقي في أصله، ثم استعمل الفعلان استعمالا وظيفيا لهذه الدلالة. ولا يعني قول القدماء أن تميمًا تقول أشاء في مقابل أجاء عند الحجاز أنهم يزعمون تولد إحداهما من الأخرى، وإنما هو استخدام تقابلي لا يدل على تغير صوتي حادث . والتحليل الصرفي للفعلين يكشف هذا الأمر، فالفعل (أجاء) ورد في قوله تعالى: {فأجاءها المخاض إلى جذع النخلة} [٢٣- مريم]؛ فهو المزيد بالهمزة من المجرد (جاء)، وهو كقولنا من (جلس) أجلسته أي جعلته يجلس، وكذلك الفعل (أشاء) هو المزيد من الفعل (شاء) بالهمزة، والمعنى جعله يشاء أي يريد، والدليل قول الأصمعي: شيّأت الرجل الأمر، فالمعنى جعلته يشاء الأمر. واستُخدم الفعلان بعد

(*) نشر في رسالة الجامعة العدد (٥٨٧).

(١) ضاحي عبدالباقي،لغة تميم ، ١٠٨.

ذلك على سبيل المجاز بمعنى الاضطرار؛ فالذي يجعلك تجيء والذي يجعلك تريد إنما يضطرك إلى فعل.

شُوَيّ(*)

يقول أهل نجد (شْوَيّ) ويقول غيرهم (شْوَيَّة) وهم يقصدون وصف الشيء بالقلة. و (شوي) مأخوذ بالتصغير من (شيء). والقياس في تصغير (شيء) أن يصاغ على فُعَيل فيكون: شُيَيء، وقال الجوهري لا تقل شويء[1]. فإذا كان الأمر كما ذكرته لك فكيف الزعم بأنه أخذ من (شيء)؟ والجواب على ذلك أن اللفظ (شيء) قد أبدلت الهمزة منه ياء على نحو ما نسمع اليوم (شيء ، شيّ) ولهذا الإجراء نظائر منها (النبيء) الذي صار في اللغة الفصيحة المختارة (النبيّ). وتبقى مشكلة أخرى وهي تفسير وجود الواو، تلك الواو التي حذر منها الجوهري وهو بتحذيره هذا كأنما يلفت الانتباه إلى ما سمع بعض الناس يفعلونه فنهى عنه، والجوهري كلف بالأفصح والأعلى من اللغات. أما تغير الياء إلى واو فله ما يفسره، وهو هذه الضمة التي سبقت الياء؛ فكأن المتحول إلى الواو كره الانتقال من الضم إلى الياء، وهذه الكراهة دفعت بعض العرب إلى تغيير الضمة إلى الكسرة، قال سيبويه: "ومن العرب من يقول: شِيَيخ وبِيَيت وسِيَيد، كراهة الياء بعد الضمة" [2]، وثم طريقة أخرى فرّوا بها من هذا التوالي، وهي جعل الياء واوًا، وهو أمر جوّزه ابن مالك متابعة للكوفيين، قال ابن عقيل: "نحو: بيت وشيخ، أجاز الكوفيون إقرار الياء نحو: بُييت وشُييخ، وقلبها واوًا نحو: بويت، وشويخ؛ وحكوا عن العرب: بويضة"[3]. ويضاف إلى ما سبق أمر آخر، وهو اجتماع

(*) نشر في رسالة الجامعة العدد (٥٨٨).

(١) الصحاح، (شيء).

(٢) الكتاب، ٣: ٤٨١.

(٣) المساعد على تسهيل الفوائد، ٣: ٤٩٨.

المتماثلين، وهما الياءان آخر اللفظ، وهو أمر قد يفرون منه؛ فهم قالوا (حيوان)، فجعلوا إحدى الياءين واواً إذ الجذر (ح/ي/ي).

وإن يكن ما سبق هو حديث المبنى فما حديث المعنى؟ إذ السؤال عن علاقة اللفظ بدلالته. والجواب عن ذلك أنّ اللفظ بعد تصغيره يتضمن صفة الصغر، فالبُييت هو البيت الصغير، ولتضمن الصفة ساغ الابتداء بالاسم المصغر، وامتنع إعمال الوصف المصغر لأن الأوصاف المنعوتة لا تعمل، وأمكن أن يجمع جمع سلامة ما كان ممنوعًا من ذلك. فكلمة (شويّ) التي هي تصغير (شيّ) تعني (شيّ قليل)، وبسبب تضمنها معنى القلة المكتسب بالتصغير نقلت من الاسمية إلى الوصفية للدلالة على الاتصاف بالقِلَّة؛ حتى نسي أمر تعلقه بالاسم الأصلي، فصار يوصف الشيء أيضًا بهذه الصفة المنقولة فيقال: (هذا الشيّ شوي).

دخول (أل) في نحو: الكثير من[*]

كثر في لغة الصحفيين ومن يجاريهم من المثقفين إدخال (أل) على أحد عنصري التركيب الوصفي. مثال ذلك هذه النصوص[١]:

"وذلك حتى لا يكون الجمهور ضحية لوسائل الترغيب بعيدًا عن الحقائق ورغبة فقط في الكسب المادي على حساب **الكثير** من المبادئ والقيم".

"وخلال الجولة التقينا **بالعديد** من المشتركين".

"أصبح لديه خبرة طيبة في هذه الأجهزة بعد التقصي والبحث والتحري مع **الكثير** من المختصين".

وجاء في مقال لتركي الحمد بعنوان (ماذا يجري في الرياض) قوله: "ذهنية المتاهة هي التي تحكم نظرة **الكثير** من محللي الشؤون السعودية"[٢]. وهذا مخالف لسنن العربية؛ إذ شرط المركب الوصفي أن يتساوى طرفا التركيب تعريفًا أو تنكيرًا، فإذا أدخلت (أل) على الموصوف وجب دخولها على الصفة، ففي قولك: جاء رجلٌ طويلٌ، تقول: جاء الرجلُ الطويلُ. ومن شواهد ذلك قوله تعالى: {ولقد ذرأنا لجهنم كثيرًا من الجن والإنس} [١٧٩-الأعراف]، وقوله تعالى: {فشربوا منه إلا قليلا منهم} [٢٤٩- البقرة]. والاسمان المتاليان على أحوال مختلفة من حيث دخول (أل) عليهما، فإن دخلت على الأول والثاني فهذا تركيب وصفي (الرجل الكاتب)، وإن نزعت منهما فهو تركيب وصفي أيضًا (رجل كاتب)، وإن دخلت على الثاني وحده

---

[*] نشر في رسالة الجامعة العدد (٥٩١).

(٢) جريدة الجزيرة، ع ٨٥٠٨، الأحد ٢٣/٨/١٤١٦هـ:٩.

[٢] جريدة الشرق الأوسط، ع ٦٢٥٦، الأحد ١٤/١/١٩١٦.

فهو تركيب إضافي (كاتب الرجل). ولما كان من ا لمتعذر إدخال (أل) علــى الجــار والمجرور وجب أن يكون الموصوف بهما عاطلاً منها؛ فهي في استخدام المحدثين الــذي وصفته لك زيادة حذفها خير من بقائها. وراجع النصوص بعد حذفها تجد المزية ظاهر

(أمّا) و(إمّا)[*]

أولا: أمّا المفتوحة همزتها:

لا تعد (أما) أداة بمعزل عن (الفاء) التي تلازمها فهما معا تشكلان أداة مركبة (أما.... فـ.......)[1]. وتدخل الأداة المركبة على جملة تامة فتسبقها (أما) وتتوسطها (الفاء) لأداء وظيفة خاصة، نحو: {وأما الزبد فيذهب جفاءً}. وقد اختلف النحويون في وظيفة (أمّا)، فقيل إنها شرطية أو للتفصيل، أو للخروج من شيء إلى شيء، أو للتوكيد. غير أن الوظيفة التي نرى التركيب يؤديها هي تحديد المحكوم عليه وتحديد الحكم، فما بعد (أمّا) هو ما ينسب إليه ما بعد (الفاء)، ويتعلق به؛ لذلك يأتي بعد (أمّا) المخصوص بالعناية، وهو ما يدور معنى الجملة عليه، ونجد في اللغة المعاصرة التصريح بلفظ النسبة أو التعلق، فيقال: "أمّا بالنسبة لهذا الأمر فقد أنجز"، ويقال: "وأمّا في ما يتعلق بهذه القضية فقد أجلت"، وهو تزيّد لا حاجة له اجتلبه خوف الغموض وطلب الإيضاح. والوظائف التي ذكرها النحويون ليست في رأيي الوظيفة الأساسية ولكنها وظائف سياقية، فالتركيب في السياق قد يدل على التفصيل إذا جاء بعد أمر مجمل وتكرر بغرض التفصيل، قال تعالى:

{سأنبئك بتأويل ما لم تستطع عليه صبرا (٧٨) أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر فأردت أن أعيبها وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبًا (٧٩) وأما الغلام فكان أبواه مؤمنين فخشينا أن يرهقهما طغيانًا وكفرًا (٨٠)

---

[*] نشر في رسالة الجامعة مفرقا في الأعداد (٥٩٢، ٥٩٤، ٥٩٨).

[1] اعترض على النحويين بقوله تعالى{فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم}[١٠٦-آل عمران]، وأجابوا بتقدير:"فيقال لهم: أكفرتم". انظر تفصيل المسألة:أحمد بن يوسف (السمين الحلبي)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط (ط١،دار القلم/ دمشق،١٩٨٧م) ٣: ١٠٦ .

فأردنا أن يبدلهما ربهما خيرًا منه زكاة وأقرب رحمًا (٨١) وأما الجدار فكان لغلامين يتيمين في المدينة وكان تحته كتر لهما وكان أبوهما صالحًا فأراد ربك أن يبلغا أشدهما ويستخرجا كترهما رحمة من ربك وما فعلته عن أمري ذلك تأويل ما لم تسطع عليه صبرًا (٨٢)} [الكهف].

وقد تكون للاستئناف أي الخروج من شيء إلى شيء آخر، نحو: كان العرب في الجاهلية منهم الحضر والبدو. أما عملهم فكان الرعي والتجارة. وقد تكون للتوكيد، فأنت تقول: زيد منطلق فإن أنست من مستمعك شكًا قلت: أما زيد فمنطلق. ويمكن أن تكون للاستثناء، تقول: خرج الطلاب أما زيد فمكث. كأنك تعني: خرج الطلاب إلا زيدًا[٢].

والسؤال الآن ما الذي يأتي بعد (أمّا) من أجزاء الجملة؟

يأتي بعد (أمّا) المبتدأ، قال تعالى:{فأما الذين شقوا ففي النار} [١٠٦- هود]. ويأتي الخبر، نحو: أما في الدار فزيد، وجملة الشرط، قال تعالى: {فأما إن كان من المقربين (٨٨) فروح وريحان وجنة نعيم (٨٩)} [الواقعة]، ويأتي اسمًا منصوبًا لفظًا أو محلا بما بعد الفاء، قال تعالى: {فأما اليتيمَ فلا تقهر (٩) وأما السائلَ فلا تنهر (١٠) وأما بنعمة ربك فحدث (١١)} [الضحى]. ويأتي اسمًا منصوبًا لمحذوف يفسره ما بعد الفاء -على مذهب النحويين[٣]- ومنه قراءة {وأما ثمودَ فهديناهم} [١٧- فصلت]، قرأ بالنصب الحسن[٤].والرفع عند الفراء أجود؛ لأن (أما) تطلب الأسماء وتمتنع من الأفعال[٥]. ويأتي ظرفًا متعلقا بما بعد الفاء، نحو: أما اليومَ فإني ذاهب، وأما في الدار فزيد جالس.

---

[٢] انظر في تفصيل القول على أمّا: الشمسان، الجملة الشرطية عند النحاة العرب: ٢٣٠-٢٤١.

[٣] أما في رأي بعض المحدثين وهو الصواب أنه مفعول مقدم وأما الضمير فقد خلفه.

[٤] الفراء، معاني القرآن، ٣: ١٤.

[٥] م.ن.: ص.ن.

ثانيًا: إمّا المكسورة همزتها:

لا تنفك(إمّا) أداة بمعزل عن (إمّا) الثانية؛ إذ هما متركبتان بعطف الثانية بالواو على الأولى، فهما معًا تؤلفان أداة مركبة على هذا النحو:(...... إما ...... وإما ......)

وقد جعلنا قبلهما نقطًا إشارة إلى أنهما لا يكونان في صدر جملة بل يجب أن يسبقا بالجملة؛ لأن وظيفة هذه الأداة بشكل عام هي التخيير بين أمرين، فهي في هذا مثل الأداة (أو)، ومن ذلك قوله تعالى: {قالوا إمّا أن تلقي وإمّا أن نكون نحن الملقين} [١١٥- الأعراف]، {قلنا يا ذا القرنين إمّا أن تعذب وإمّا أن تتخذ فيهم حسنًا} [٨١- الكهف]، {حتى إذا رأوا ما يوعدون إمّا العذابَ وإمّا الساعة} [٧٥- مريم] {فإذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب حتى إذا أثخنتموهم فشدوا الوثاق فإمّا منًّا بعد وإمّا فداء} [٤- محمد].

على أن دلالة التخيير العامة قد تخرج بسبب قرائن سياقية إلى دلالات أخرى، فقد تدل على **الإباحة**، وذلك حين يكون أمر الاختيار مباحًا، مثل: تعلم إمّا نحوًا وإمّا صرفًا. وقد تدل على **التفصيل**، وعدّ من ذلك قوله تعالى: {إنا هديناه السبيلا إما شاكرًا وإما كفورًا} [٣- الإنسان]، وغير خاف أن في ذلك اختيار. وقد تدل على **الإبهام**، وعدّ من ذلك قوله تعالى: {وآخرون مرجون لأمر الله إما يعذبهم وإما يتوب عليهم} [١٠٦- التوبة]. والإبهام جاء كما ترى من قوله (مرجون). أما الأداة فهي تدل على أنه سيختار أمرًا من أمرين وإن كان ذلك مبهما، وتدل على **الشك** نحو قولك: جاء إما زيد وإما عمرو. فأنت تعلم أن أحدهما قد جاء لكنك شاك في تعيينه والأداة تبين أن أحدهما صالح لأن يختار فاعلا وإن تعذر الاختيار حتى تظهر قرينة تزيل الشك. وقد تدل على **التردد** بين أمرين، نحو: أنت إما عجل وإما بطيء، وفي هذا كما ترى اختيار؛ فالمعنى أنك تكون حينًا عجلا وتكون حينًا بطيئًا، فكأنه يختار هذا مرة ويختار غيره مرة أخرى، فهو لا يستقر على حال واحدة.

وبسبب دلالة هذه الأداة على ما تدل عليه (أو) جاز أن تأتي معها (أو) في موضع (وإمّا) قال الشاعر:

وقد شفّني أن لا يزال يروعني   خيالك إما طارقًا أو مغاديا

وتأتي معها (إلا) في موضع (إمّا) الثانية، قال الشاعر:

فإما أن تكون أخي بصدق   فأعرف منك غثي من سميني

وإلا فاطّرحني واتخذني   عدوًّا أتقيك وتتقيني

أما ما يأتي بعد ركني الأداة فأشياء مختلفة، فقد يكون الفاعل نحو: جاء إما زيد وإما عمرو، وقد يكون مفعولا به، نحو: اقرأ إما كتابًا وإما مجلة، أو مفعولا مطلقًا، نحو: يقطع اللاعب المضمار إما جريًا وإما هرولة، أو مفعولا لأجله، نحو: ينفق المال إما تصدقًا وإما تزكية، أو مفعولا فيه، نحو: نسافر إما صباحًا وإما مساء، وحالا، نحو: تراه إما واقفًا وإما جالسًا، أو بدلا، نحو: أعطيك نقودك إما دراهمَ وإما دنانيرَ، أو خبرًا، نحو: أخوك إما مبذرٌ وإما مقترٌ، أو نعتًا، نحو: أعطني الكتابَ إما الجديدَ وإما القديمَ.

ويجب عليك آخر الأمر أن تنتبه إلى (إمّا) التي لا تصاحبها أختها. وهي حرف الشرط (إن + ما)، قال تعالى: {وإمّا يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أفٍّ ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريمًا} [٢٣- الإسراء].

والذي ننتهي إليه هو أن التفريق لا يكون بين (أمّا) و (إمّا) بل بين:

(أمّا ...... فـ ......) و (...... إمّا ...... وإمّا ......)

إذ تدل الأولى على التعيين فالتخصيص، وتدل الثانية على التخيير بين أمرين.

بل مطّرد(*)

إن من الأخطاء التي يقع فيها بعض المثقفين وقد لا يسلم منها بعض اللغويين استخدام الفعل (اطّرد) وما اشتق منه. من ذلك ما جاء في شرح بائية ذي الرمة لأبي بكر أحمد بن محمد الصنوبري، قال في شرح قول ذي الرمة:

يحدو نحائصَ أشباهًا محملجةً ... وُرْقَ السرابيل في ألوانها خطبُ

"ويروى يتلو: أي **يضطرد**"[1]. وفي الحاشية (٤) قال المحقق: "المخطوط: **مضطرد**"[2]. والخطأ في اعتقادي في الموضعين من المحقق/ محمود حلاوي.

ومن أخطاء المحققين ما نجده في كتاب المساعد على تسهيل الفوائد لبهاء الدين بن عقيل، فقد كتب النص هكذا: "والترخيم لغة: التسهيل، ومنه: صوت رخيم أي سهل ليّن؛ وقيل: الرأفة والإشفاق؛ واصطلاحا حذف آخر الاسم **باضطراد**"[3]. والخطأ من المحقق: محمد كامل بركات.

ومثال ذلك ما نجد في النص التالي: "ويرى الشذوذيون أن اللغة فطرة إنسانية لا تتبع قواعد أو قوانين **مضطردة**. وقد حاول كرايتس إثبات ذلك فألف كتابا بيّن فيه كيف أن اللغة تتميز بعدم **الاضطراد** إلى درجة يتعذر معها القول بأنها تخضع لقوانين أو نظم."[4].

(*) نشر في رسالة الجامعة العدد (٦٠٠).

(١) شرح بائية ذي الرمة: ٥٥.

(٢) السابق ،ص٨٣.

(٣) المساعد ج٢: ٥٤٦.

(٤) عبد الرحمن أيوب، اللغة والتطور، القاهرة، ١٩٦٩: ١١.

وبلغ توهم وجود الضاد أن جعلت مادة للبحث الصوتي على نحو ما يفهم من هذا النص:"وتوجد في العربية بعض الكلمات التي تنتمي إلى هذا البناء وتتضح في أشكالها المختلفة مراحل هذا التطور،مثل كلمة(اطّرد) أو (**اضطرد**)، فبالرغم من أنها تستخدم بهذين الشكلين في مرحلة لغوية واحدة، فإن الشكل الأول يدل على المرحلة الأخيرة من تطور التماثل، بينما يشير الشكل الثاني إلى مرحلة (التقارب)."[٥].

والخطأ كما ترى في كتابة (مطّردة) هكذا [مضطردة]، وكتابة (الاطّراد) هكذا [الاضطراد]. وهو استصحاب قياس غير موفق؛ إذ تُوُهِّم أنها مماثِلة للفعل المشهور (اضطرب)، الذي اسم الفاعل منه (مضطرب) والمصدر (الاضطراب). وهو فعل مجرده (ضرب)، أما الفعل (اطّرد) فمجرده الفعل (طرد)، وقد أخذ منه الفعل بنائه على (افتعل)، والأصل أن يكون (اطترد)؛ ولكن هذه التاء تسمع طاء متى سبقت بحرف من حروف الإطباق الأربعة (ص، ض، ط، ظ)؛ إذ تكتسب منها الإطباق فتسمع طاء؛ لأن الفرق بين التاء والطاء الإطباق فقط، فتقول من (صبر): اصطبر، ومن (ضرب): اضطرب، ومن (طلع): [اططلع] أي: اطّلع، ومن (ظلم): اظطلم، وهذا شأن (طرد) تقول فيها: [اططرد] أي: اطّرد.

أما الدلالة التي يدلها هذا البناء -وليست في مجرده- فهي الدلالة الانعكاسية أي فعل الفاعل الفعلَ بنفسه؛ فكأن الفعل ينعكس على الفاعل فيفعل بنفسه؛ فقولك: اصطبرَ، أي: صبر نفسه،قال تعالى:{وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا} [١٣٢-طه]، وقولك:اضطرب، أي: ضرب بعضه بعضا، هذا أصل المعنى ثم ذهبت به الدلالات المجازية، وقولك: اطّلع، أي: أطلع نفسه، قال تعالى: {لَوِ اطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا وَلَمُلِئْتَ مِنْهُمْ رُعْبًا} [١٨- الكهف]. أما قولك: اظطلمَ، أي: تكلّف حمل الظلم، فكأنه ظلم نفسه بذلك، قال زهير:

هو الجواد الذي يعطيك نائله عفوا ويُظلم أحيانا فيظّلمُ

---

[٥] فالح العجمي، أبعاد العربية:١١٦.

وجاء في شرح ثعلب: "يُظلم أحيانا: يُطلب إليه في غير موضع الطلب فيحملُ ذلك لهم. وأصل الظلم كله: وضع الشيء في غير موضعه، ومنه (من أشبه أباه فما ظلم) أي فما وضع الشبه في غير موضعه"[٦]. أما (اطّرد) فمعناه طرد بعضه بعضا أي تابع، فالمطّرد المتتابع على وتيرة واحدة.

المبتدأ ليس له فاعل(*)

المبتدأ عند النحويين نوعان: مبتدأ له خبر، مثل: "محمدٌ قادمٌ". أما النوع الثاني فهو مبتدأ له فاعل، ولا يحتاج هذا المبتدأ إلى خبر؛ إذ يسد فاعله مسد الخبر. ومثاله: "أقادمٌ المسافران؟"[١]. ويعرب النحويون (قادمٌ) من الجملة السابقة مبتدأ و (المسافران) فاعلا للوصف (قادمٌ)؛ لأنه دال على الحدث/القدوم، الذي لا بد له من محدِث/ المسافران. ولا يعد النحويون هذا الوصف خبرًا للاسم المرفوع (المسافران)؛ لأنه غير مطابق له من حيث العدد، فالوصف مفرد و(المسافران) مثنّى. ولو كان الوصف مثنّى لصلح أن يكون خبرًا مقدمًا كما في الجملة: (أقادمان المسافران؟)؛ إذ من شروط الخبر المفرد أن يطابق مبتدأه من حيث العددُ؛ فلو اختلف لأوهم جريانَه على غير المبتدأ. وقول النحويين الذي أوجزناه يشكل بعض الإشكال في مسألتين: الأولى عند دخول (إنّ) على الجملة، فهل يمكن أن نقول: إنّ قائما الزيدان؟ لم أسمع أو أقرأ شيئا كهذا إلا ما أورده السيوطي من إجازة: (إنّ قائمًا الزيدان) عند الكوفيين والأخفش[٢]. والمسألة الثانية عند قول العرب: أقائمٌ أخواك أم قاعدان؟ فهل يجوز عطف (قاعدان) على المبتدأ؟ وهذا إشكال جعل الدماميني يميل إلى عدّ (قاعدان) مبتدأ والضمير المستتر فاعله الذي يسد مسد الخبر ليصح العطف[٣]. وكل هذا تكلف لا نخرج منه إلا بمتابعة العلوي الذي خالفهم حين ذهب إلى أن هذا الوصف خبر مقدم وما بعده مبتدأ، وهو يقيس هذا على تراكيب أُخَر؛ إذ يقال "الزيدان أفضل منك"، حيث أخبر عن المبتدأ

(*) نشر في رسالة الجامعة العدد (٦٠١).

(١) يشترط البصريون من النحويين أن يسبق هذا المبتدأ بأداة استفهام أو نفي.

(٢) الأشباه والنظائر، ٢: ١٥٠.

(٣) المنهل الصافي في شرح الوافي، تحقيق عبد الهادي الحاج -رسالة دكتوراه:٢٥٩-٢٦٠.

المثنى بخبر مفرد، ويقال: "الزيدان نعم رجلا هما"، وقال العلوي: "فهذه المسائل كلها قد طرحت التثنية منها وليس ترك تثنيتها مبطلا لحقائقها فهكذا ما نحن فيه"[٤]. وأوافق العلوي في إعرابه؛ ولكن عندي تفسيرًا آخر لعله أدنى إلى الصواب، وذلك أن الوصف (قادمٌ) هو مثل (يقدم) من حيث علاقة المسند والمسند إليه في الرتبة، فمن المعلوم أن الفعل يكون مجردًا من علامات المطابقة إذا كان فاعله اسمًا ظاهرًا، فيقال: "يقدم المسافران"؛ ولكن إذا تقدم الفاعل وجب أن يخلفه ما يدل عليه، فيقال "المسافران يقدمان"؛ لكي يعلم أن الفعل للفاعل المتقدم ابتداءً بقرينة ألف الاثنين التي تربط الفعل بالاسم المتقدم. وهذا شأن الوصف -عندي- أيضا؛ إذ نقول: "المسافران قادمان"، فالخبر مثنى كالمبتدأ، وهذا ضروري لبيان أنه خبر عن المبتدأ نفسه؛ ولكن إذا تقدم الخبر زال اللبس وتعين كونه خبرًا للمبتدأ المؤخر عنه: (قادمان المسافران)، ومن أجل ذلك يمكن أن نقول بجواز حذف علامة المطابقة، فيكون الخبر مفردًا كما كان الفعل مجردًا من علامات المطابقة: "أقادم المسافران؟". وهذا المذهب يغنينا عن القول بوجود نوعين للمبتدأ، وينهي الخلاف بين البصريين والكوفيين من حيث حكم تقدم الخبر؛ إذ الكوفيون لا يعدون (قادمٌ محمد) من قبيل الخبر المقدم على المبتدأ بل هو مبتدأ له فاعل سد مسد الخبر؛ لأنهم لا يشترطون شرط البصريين الذي ذكرته آنفا[٥]. واطّراح هذا الشرط من شأنه أن يحدث اللبس بين ما هو فاعل وما هو مبتدأ؛ ولذلك التزم الكوفيون بوجوب تأخر الخبر عن المبتدأ؛ فالوصف عندهم إن تقدم فهو مبتدأ له فاعل، وإن تأخر فهو خبر للمبتدأ.

ويدفع الإشكال الأول بالقول إن الناسخ(إنّ) لا يدخل إلا على جملة مرتبة، فلا يجوز أن نقول: أإنّ قادم الرجلين؟ بل أ إنّ الرجلين قادمان؟ لأن خبر إنّ لا يتقدم

---

[٤] محمد بن علي الحازمي، الدراسات النحوية في اليمن،رسالة دكتوراه، ٢: ٦٩٢.

[٥] انظر: حاشية ١.

على اسمها ما لم يكن شبه جملة. ويدفع الإشكال الثاني بأن عطف (قاعدان) إنما يكون على الخبر المقدم فلا مشكلة.

نشكركم على تعاونكم معنا(*)

تحفل الخطابات الموجهة إلى الأجهزة الإدارية بمثل هذا التعبير على ما فيه من مخالفة للمشهور من سنن العربية. والمصدر (تعاونكم) يأتي فعله على بناء (تفاعلَ). ولهذا البناء دلالة أساسية هي (التفاعلية). ومعنى التفاعلية أن يصدر الفعل من فاعلين فأكثر فيفعل كل منهما الفعل بصاحبه، نقول: تعاون الرجلان، أو تعاون المسلمون. وتبارى الفريقان. ولا يصح أن يكون الفاعل واحدًا، فلا نقول: "تعاون محمد"، ولا تبارى الفريق، فإن أردنا ذلك قلنا: "عاون محمد صاحبه وبارى الفريق غيره". قال سيبويه: "وأما تفاعلت فلا يكون إلا وأنت تريد فعل اثنين فصاعدًا، ولا يجوز أن يكون معملا في مفعول، ولا يتعدى الفعل إلى منصوب" (١)

ولعل إحساس المستخدمين ما في البناء من تفاعلية هو الذي جعلهم يأتون بالظرف (مع) ليفي بشرط الجمعية.

ولكن ما الخطأ في (تعاونكم)؟

المعنى الذي يستلزمه التركيب "نشكركم على تعاونكم" هو: نشكركم أنّ بعضَكم عاون بعضًا، وليس هذا مراد المستخدم؛ إذ مراده نشكركم أنكم عاونتمونا، فالشكر للعون أو المعاونة. فينبغي القول: نشكركم لمعاونتنا.

ويبقى أمر آخر وهو أن بعض الأفعال التي تأتي على هذا البناء أي:"تَفاعَلَ" هي أفعال مسندة إلى فاعل واحد، ودلالة البناء في هذه الحالة هي التظاهر بالفعل أو

(*) نشر في رسالة الجامعة العدد (٦٠٣).

(١) الكتاب، ٤: ٦٩.

تكلف الفعل، أو غير ذلك من المعاني التي رصدها الصرفيون[٢]. مثال ذلك: تجاسر الرجل، وتغافل، وتهاون، وتمادى، وتتابع. وعند تأمل هذه الأفعال يمكن بلطف رد هذه الدلالة الفرعية إلى الدلالة الأصلية وهي التفاعلية؛ ذلك أن التفاعلية هنا تفاعلية ذاتية بين الفاعل ونفسه، كأنّ معنى تجاسر الرجل: جاسر نفسَه، وهاون نفسَه، ومادى نفسَه، وتابع الشيءُ نفسَه.

[٢] الشمسان، أبنية الفعل: دلالاتها وعلاقاتها: ٣٤.

مصداقيّة(*)

هذا اللفظ من مولدات المحدثين، فيقولون: "فقدت اللجنة مصداقيتها"، وهم يعنون بذلك أن اللجنة فقدت البراهين الدالة على صدقها. ولكن هذا اللفظ حين تلقته الصحافة بدأ الخلط في استخدامه، فقرأنا مؤخرًا في جريدة "الرياض" لسيدة تصف الرجال بأنهم أكثر مصداقية من النساء في أمر من الأمور، وهي تعني أنهم أصدق من النساء في ذلك، و لم تكن بحاجة لاستخدام لفظ (مصداقية)؛ لأن لفظ (أصدق) أصدق على ما أرادت قوله، ولكنه بريق الألفاظ؛ إذ تكتسب بعض الألفاظ ألقًا مستمدًا من مستخدميها أو مناسباتها فيتعلق بها الناس ويرددونها فهموها أو جهلوها. أما لفظ (مصداقيّة) فهو مصدر صناعي، والمصدر الصناعي هو ما يصاغ بأن تلصق بأي لفظ ياء النسب المشددة وتاء التأنيث: (مصداقية ‹ مصداق+ـيّة)، فيقال من (كيف): كيفيّة، ومن (المنطق): منطقيّة، ومن (عالِم): عالِميّة، ومن الشيوع: شيوعيّة[1]. واستخدام المصدر الصناعي قديم على قلته فقد ورد في الشعر الجاهلي [2]. وورد منه في القرآن الكريم (الجاهلية) في نحو قوله تعالى: {إِذْ جَعَلَ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْحَمِيَّةَ حَمِيَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ} [٢٦- الفتح]؛ ولكن حين نشطت الثقافة العربية صارت الحاجة تدعو إليه لصياغة ألفاظ ذات مفاهيم نظرية وفكرية عقلية لم تكن لغة العرب المعبرة عن حياتهم البسيطة بقادرة على تلبيتها فكثرت المصادر الصناعية في لغة المتكلمين والمنطقيين، وازدادت الحاجة في العصر الحديث مع ترجمة المصطلحات فقور

(*) نشر في رسالة الجامعة العدد (٦٠٦).

(١) انظر دراسة مفصلة للمصدر الصناعي في: أبنية المصدر في الشعر الجاهلي، لوسمية عبد المحسن المنصور، ص ص ٣٠٦-٣٣٣.

(٢) السابق.ص.ن.

مجمع اللغة العربية صحة صوغ الألفاظ عليه[٣]. أما (مِصداق) نفسه فهو يشكل بعض الإشكال؛ إذ جاء على بناء (مِفعال) وهو بناء تأتي عليه أسماء الآلة المشتقة، مثل (مفتاح، ومقراض)، وأسماء المكان مثل (محراب، ومرباع)، وصفات المبالغة مثل (مفساد، ومضحاك، ومصلاح)، وجعلت وسمية المنصور منه المصدر مثل: ميراث، وميعاد، وميثاق[٤] ، ولعل من ذلك (معراج)؛ ولكن أين نضع لفظ (مصداق) من تلك الدلالات؟ يقول صاحب اللسان: "ومصداق الأمر: حقيقته"[٥]، وفي المعجم الوسيط: "مصداق الأمر: الدليل على صدقه"[٦]. واللفظ عندي من قبيل ما يسمى باسم المصدر؛ فهو اسم لما يدل على حقيقة الشيء أو صدقه، ومن هنا نجد أن المصدر الصناعي (مِصداقِيَّة) يدل على ما يتصف به الشخص أو الأمر من دلائل الصدق المرتبطة بجوهر حقيقته، فإذا فقدَ (مِصداقِيَّتَهُ) فقدَ دلائل صدقه.

---

[٣] مجلة المجمع، ١: ٣٥.

[٤] أبنية المصدر في الشعر الجاهلي، ٢٥٣.

[٥] ابن منظور، لسان العرب (صدق).

[٦] مادة(صدق).

يُمكِنك أن تفعل (*)

ما معنى يمكنك أن تفعل كذا؟

وقبل أن نجيب السؤال نبدأ من الجذر وهو (ك/و/ن) الذي منه الفعل (كان) بمعنى حدث، ومنه أخذ (المكان) أي الموضع الذي يكون فيه الفاعل، ومن المكان أخذ الفعل (تمكّن)، قال الجوهري: "ولَمّا كثر لزوم الميم تُوُهِّمَت أصلية فقيل تمكّن كما قالوا من المسكين تمسكن"[١].ولعل هذا ما جعله يعقد مادة أخرى هي (م/ك/ن) ويتحدث فيها عن الفعل (مكّن)، وإن كنا لا ندري ما ضرورة فصله هذا الفعل عن مادة (ك/و/ن) وجعله في تلك المادة على الرغم من أن بقية الحديث عن المادة لا صلة له بالفعل المذكور.

ومعنى الفعل (مكّن) أي جعل له مكانا، أما (تمكّن) فهو الفعل المطاوع على حد تعبير الصرفيين (مكّنته، فتمكّن) أو هو الفعل الانعكاسي عند غيرهم.

قال الجوهري: "مكّنه اللهُ من الشيء وأمكنه منه بمعنًى. واستمكن الرجل من الشيء وتمكّن منه بمعنًى. وفلان لا يمكنه النهوضُ، أي لا يقدر عليه"[٢].

وقال ابن سيده: "وتمكّن من الشيء واستمكن ظفر"[٣].

وقال أبو منصور: "أمكنني الأمر، يمكنني، فهو ممكن، ولا يقال أنا أمكنه بمعنى أستطيعه؛ ويقال: لا يُمكنك الصعودُ إلى هذا الجبل، ولا يقال أنت تُمكن الصعودَ إليه"[٤].

(*) نشر في رسالة الجامعة العدد (٦٠٧).

(١) الصحاح،(كون) ٦: ٢١٩١.

(٢) السابق، ٦: ٢٢٠٥.

(٣) المحكم، ٧: ٥٦.

وما لم يقله المعجميون هو أن هذا التركيب فيه حذف لا يستقيم المعنى إلا بتقديره، فالتركيب (لا يمكنه النهوض) أصله: لا يمكنه النهوضُ من نفسه، أي (من نفس النهوض)؛ فالفعل من الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين أحدهما المفعول المباشر، والآخر تعدى إليه الفعل بحرف الجر، ولذلك فإن المثال الثاني (أمكنني الأمر) مؤلف من الفعل الذي اتصل به المفعول المباشر ثم الفاعل أما المجرور بحرف الجر فقد حذف هنا لدلالة التركيب عليه إذ هو الفاعل، والتقدير هو: أمكنني الأمر من نفسه، أي جعلني الأمر أتمكّن منه.

إذن معنى يمكنك أن تذهب: يمكنك الذهابُ، أي: يمكنك الذهابُ من نفسه فتستطيعه وتقدر عليه.

وقد استقر التركيب على هيئة واحدة رتبةً إذ يلي الفعل ضمير متصل هو المفعول به ثم اسم ظاهر هو الفاعل وهذا الفاعل مصدر صريح أو مؤوّل به.

من أخطاء الرسم(*)

ليست الكتابة لغة بل هي تقريب للغة بما هي تقييد لها يذكر بها، ولذلك كان للمشافهة أهمية كبيرة في المحافظة عليها، ولكن الكتابة قد تحدث اللبس وقد تتسبب في جملة من الأخطاء لأن الناس يعتمدون عليها في التلقي، وتحويل المقروء إلى مسموع. ومن أجل ذلك وجب أن تكون وسائل التدوين صالحة بما يدرأ كثيرا من الخطأ، وسأذكر بعض أخطاء الرسم وجهة الصواب فيها.

رسم الحركات:

أصوات اللغة نوعان صوامت مثل: (ب، ت، ث)، وحركات مثل (ـَ، ـُ، ـِ). وكان الرسم العربي الأول بلا رموز لتلك الحركات، فلما انتشرت العربية وزاد متعلموها والكاتبون بها ظهرت الحاجة إلى رموز للحركات، فمثلها أول الأمر أبوالأسود الدؤلي بنقط حمراء: للفتحة نقطة فوق الحرف وللكسرة نقطة تحت الحرف وللضمة نقطة أمام الحرف، فإن كانت الحركة متلوة بتنوين جعل من النقطة نقطتين للدلالة على الحركة والتنوين معًا، فلما جاء الخليل أخذ من الألف والواو والياء رموزًا صغيرة لرسم الحركات، وهو ما استمر استعماله إلى يومنا هذا. والحركة ترسم فوق الحرف أو بعده؛ ولكن ربما رأينا من يخطئ في رسم الحركة فيضعها في غير موضعها، مثال ذلك أنهم يرسمون الفتحة المتلوّة بتنوين على الألف في مثل: (رأيت فتىً عندك) والصواب أن ترسم بعد التاء مباشرة لأن المفتوح المنون هو التاء، هكذا:رأيت فتًى عندك)، والسبب أن الألف لا يمكن أن تأتي بعدها الحركة، ومنه النص" وَمُدىً قد

(*) نشر في رسالة الجامعة العدد (٦٠٩).

تخليها وشفار"[١]، والصواب: وَمُدًى. ويكثر في كتابات الحاسوب أن ترى التنوين فوق الألف أو بعده، مثل النص: "وقد أتيتك مُقِرّاً بالذنوب، مستشفعاً إلى ربي"[٢]، وهذا من الأخطاء الفاحشة، والصواب :مستشفعًا. والغرض من الألف بعد الأسماء الصحيحة المنونة هو بيان أن التنوين يتحول إلى ألف عند الوقف[٣]، فروعي رسمها بما يلائم الوقف؛ إذ لو أردنا الوقف لقلنا: (مستشفعا) بدون تنوين. ومن أخطائهم جعل رمزين أحدهما للحركة وأخر للفتحة مع التنوين (مر به مسروراً)، ومثله النص: "والجمع: جُذَىً"[٤]، ومن ذلك أن يرسموا الشدة فوق الحرف والتنوين فوق الألف نحو: (مُقِرّاً) الواردة في النص المذكور آنفًا[٥]، والصواب: مُقِرًّا، ومثله كتابة قوله تعالى:{وجاء ربك والملك صفًا صفًّا}[٢٢-الفجر]، وقد وردت في كشف المشكل هكذا"صفّاً صفّاً"[٦].وهذا خطأ صوابه ما أثبت في رسم الآية.

خط الرقعة:

يلبي خط الرقعة الحاجة إلى الكتابة اليدوية السريعة، وكان ذلك بالاستغناء عن الحروف المسننة بمطلها، وعن النقط المتعددة بشكل جامع يمثلها، أما الحروف ذات الكؤوس فقد ذيلت بما يغني عن نقطها؛ ولكن بعض أبنائنا الطلاب غاب عنهم هذا الغرض فتراهم يجمعون بين ذيل الحرف ونقطه، فيجعلون لكأس النون ذيلا وفي جوفها نقطة، وهذا مخالف لأصول الكتابة.

رسم الكاف النهائية:

---

[١] ابن خالويه وجهوده في اللغة مع تحقيق كتابه شرح مقصورة ابن دريد دراسة وتحقيق محمود جاسم محمد:١٧٨.

[٢] السابق:١٨١.

[٣] الحقيقة الصوتية أن النون تحذف ويعوض عنها بمطل الفتحة. ولا تمطل الضمة أو الكسرة.

[٤] ابن خالويه وجهوده في اللغة :١٦٦.

[٥] السابق: ١٨١.

[٦] علي بن سليمان الحيدرة،كشف المشكل ١: ٤٨٢.

تجد من الخطاطين من يجعل في بطن الكاف النهائية همزة، نحو كاف"ذلــك".
وهذا وهم منهم؛ فأصل الرمز أن كتّاب العربية لما خافوا التباس الكاف باللام جعلــوا في بطنها كافًا صغيرة، فعلى الخطاطة اليوم أن يجعلوا كافًا صغيرة لا همزة، ولعل الأمـر أشكل عليهم لما رأوا تلك الكاف تشبه الهمزة المرسومة بخط الرقعة.

الهاء والتاء:

يخطئ بعض الناس فيرسم فوق الهاء النهائية نقطتين مثل (فقة، لة) والصــواب (فقه، له)، وفي المقابل نجدهم يرسمون التاء المربوطة عاطلة من النقط، مثل (الكليه، ثمّه) والصواب: (الكلية، ثمّة).

إدخال (أل) على العدد المضاف(*)

يذهب النحويون إلى أن إضافة العدد إلى معدوده من قبيل الإضافة المحضة فهي على تقدير حرف (من) أو (اللام) على اختلاف بينهم في ذلك، ولكنها ليست كإضافة سواها؛ ولذلك أجاز الكوفيون إدخال (أل) على العدد المضاف، مثل: (الثلاثة الأثواب، والخمسة الدراهم)، من ذلك ما جاء في مجالس ثعلب وهو قوله: "قال: والألف الدينار. والمائة الدينار، وإنما أضيفا لأنه ليس فيهما نون مثل الثلاثين والعشرين"[١]. وجاء في معاني القرآن: "لأن الذبح إنما يكون في هذه الثلاثة الأيام"[٢] وجاء: "وهن الثلاث الآيات في الأنعام"[٣]. وجاء في ليس في كلام العرب: "وهذه الأربعة الأحرف"[٤]. وذكر ابن يعيش أنهم شبهوه بما أضيف إضافة غير محضة وهو: الحسن الوجه[٥] ، وضعف ابن الحاجب إدخال(أل) على العدد المضاف ولكن زعم الرضي أنه القياس عند الكوفيين[٦] ، وتوجيه مذهب الكوفيين "أن المضاف من حيث المعنى هو المضاف إليه، والمضاف هو المقصود بالنسبة، وإنما جيء بالمضاف إليه لغرض بيان أن المضاف من أي جنس هو"[٧].

(*) نشر في رسالة الجامعة العدد (٦١١).

(١) ثعلب،مجالس ثعلب،٢: ٥٧٢.

(٢) الفراء،معاني القرآن، ١: ١٢٣.

(٣) السابق،١: ١٩٠.

(٤) ابن خالويه،ليس في كلام العرب: ٢٢٣.

(٥) شرح المفصل، ٢: ١٢٢.

(٦) شرح الكافية، ٣: ٣١٠.

(٧) السابق، ٢: ٢١٦.

وعلى الرغم من تضعيف الرضي لمذهب الكوفيين متابعة للزمخشري وابن الحاجب نجده يسلك مسلكهم في لغته فمن ذلك قوله عن أقسام الكلام: "والتركيب العقلي الثنائي بين الثلاثة الأشياء"[٨]، وقوله عن الوصف: "يتبع الموصوف في أربعة من جملة العشرة الأشياء المذكورة"[٩]. ووجدنا الفارسي من قبله سلك مسلك الكوفيين وذلك في قوله: "وجدت الجرمي قد قسم (حتى) الثلاثة الأقسام التي قسمتها أنا"[١٠].

ولا تنتهي القضية عند هذا الحدّ؛ إذ مذهب الكوفيين قد يتعين المصير إليه حين يكون العدد المضاف تابعا لاسم الإشارة؛ ذلك أن تابع اسم الإشارة لابد أن يكون محلًى بـ(أل) قال سيبويه "واعلم أن المبهمة توصف بالأسماء التي فيها الألف والصفات التي فيها الألف واللام جميعًا"[١١]. والعلة في ذلك أنها والمبهمة –أي أسماء الإشارة- كشيء واحد[١٢] ، واسم الإشارة يتوصل به إلى ما فيها الألف واللام لأنها تنقله من تعريف العهد إلى تعريف الإشارة، ولذلك خالف حكم اسم الإشارة حكم غيره بأنه لا يوصف بالمضاف ولا يفصل بينه وبين نعته، تقول في غير المبهم: مررت بزيدٍ غلامِ عمرٍو، وبزيد ذي المال، وتقول مررت بزيدٍ اليومَ الظريفِ، ولا تقول: مررت بهذا اليومَ الرجلِ[١٣]. ويدلك على أنه لا يوصف بالمضاف أنهم أعربوا (بَعْلي) في قراءة قوله تعالى: {وهذا بعلي شيخٌ} [٧٢- هود] خبرًا لا نعتًا لهذا. وأنت إذا وصفت تقول: إنَّ هذا الكتابَ جديدٌ؛ ولكنك لا تستطيع أن تجعل في موضع (الكتاب) مركبا إضافيا مثل (كتاب الولد)؛ فلا تقول: إنَّ هذا كتابَ الولد جديدٌ،وأنت تريد "جديدٌ" خبرًا، قال سيبويه: "ولا تقول: مررت بهذا ذي المال كما قلت مررت بزيد ذي المال" [١٤]،

---

[٨] السابق، ١: ٣٢.

[٩] السابق، ٢: ٣٠٦.

[١٠] المسائل البصريات، ٢: ٨٨٩.

[١١] الكتاب، ٢: ٧.

[١٢] م.ن.،ص.ن.

[١٣] السيرافي، شرح الكتاب: ورقة ٥٥٣.

[١٤] الكتاب، ٢: ٨.

ومن أجل ذلك نستطيع أن نقول: هذه الدراهم الخمسة جديدة، ولكنا لا نستطيع أن نقول: هذه خمسة الدراهم جديدة، إلا أن نتابع الكوفيين في إدخال (أل) فنقول: هذه الخمسة الدراهم جديدة. فليس قول البصرية بمقبول على إطلاقه وليس قول الكوفية بمردود على إطلاقه، ويمكن لمن أراد أن يقعد أن يقول: لا يجوز دخول (أل) على المضاف ما لم يكن عددًا تابعًا لاسم إشارة.

خِصّيصَى

جاء في كتاب المرأة واللغة: "ولقد استعرضت أمال غادة السمان، وسميرة المانع وآمال مختار ورضوى عاشور ورجاء عالم إضافة إلى مي زيادة وسحر خليفة، خصيصًا لرصد إحالات الضمائر عندهن"[1]، وجاء في موضع آخر: "وهي أناشيد يحفظها الجنود ويرددونها، ومطبوعة في كتاب منشور خصيصًا لجنود هذا اللواء"[2].

والحق أنها تكتب:خِصّيصى" في مثل التعبير: جاء فلان خِصّيصَى من أجلك. فالكلمة منتهية بالألف المقصورة -وتكتب بالياء، وليست منتهية بالصاد كما يظن الكثيرون فيكتبونها وينطقونها خِصّيصًا"[3]. والخطأ الذي نجده في استخدام الناس اعتور هذه الكلمة من جهتين؛ الأولى أنهم نوّنوها وهي ممنوعة من التنوين أي الصرف، والآخرة أنهم كتبوا ألفها ألفًا مشالة على نحو ما تكتب الكلمات المنتهية بحرف صحيح حين يكون منصوبًا منونًا؛ لأن الوقف على هذه الكلمات المنونة يكون بالألف وإن كان يجوز على قلة الوقف بالسكون. وقد منعت هذه الكلمة من الصرف لأنها ختمت بألف التأنيث. وهي ألف زائدة تُمنع الأسماء والصفات معها من الصرف فلا تنوّن. أمّا الألف التي تأتي في آخر الكلمة، وهي منقلبة عن واو أو ياء، فليست زائدة للتأنيث ولا تمنع اللفظ من الصرف مثل: سعى مصطفًى مسعًى مشكورًا. وقد تكون الألف زائدة لغير التأنيث بل لتلتحق الكلمة ببناء مخصوص مثل كلمة: أرطى (شجر صحراوي)؛ ولذلك ينوّن وتلحقه تاء التأنيث، فيقال:أرطًى، وأرطاة. أما ألف التأنيث فلا تأتي بعدها تاء التأنيث. وثمة عدد من الأبنية في العربية تنتهي بألف التأنيث أشهرها اثنا

---

[1] عبد الله محمد الغذامي، المرأة واللغة: ١٩-٢٠ .

[2] السابق: ٣٤.

[3] أحمد مختار عمر،العربية الصحيحة: ١٦٩.

عشر بناء[٤]. هي: (فُعَلى: بضم الفاء وفتح العين)، مثل: أُرَبى، أي: داهية، و (فُعْلى: بضم الفاء وسكون العين)، مثل حُبْلى، ورُجْعى، و (فَعَلى: بفتح الفاء والعين)، مثل: بَرَدَى، وحَيَدَى، يقال: حمار حيدى، أي: يحيد عن ظله[٥] ومَرَطى: وهو نوع من المشي السريع، و (فَعْلى: بفتح الفاء وسكون العين) وهو في الجمع مثل: قَتْلى، والمصادر مثل: دَعْوى، والصفات مثل: سَكْرى مؤنث سَكْران، و (فُعالى: بضم الفاء)، مثل: حُبارى، و(فُعَّلى: بضم الفاء وتشديد العين المفتوحة)، مثل: سُمَّهى، أي: باطل. و(فِعَلّى:بكسر الفاء وفتح العين وتشديد اللام المفتوحة)، مثل: سِبَطْرى ودِفَقّى؛ وهما نوعان من المشي. و(فِعْلَى: بكسر الفاء وتسكين العين وفتح اللام)، مثل: حِجْلَى جمع حَجَل؛ وهو طائر. و(فُعُلَّى: بضم فائه وعينه وتشديد اللام المفتوحة)، مثل كُفُرّى؛ وهو وعاء طلع النخل[٦]. وتسميه العامة (الكافور)، وحُذُرّى وبذرّى؛ من الحذر والتبذير. و(فُعَّالى: بضم الفاء وتشديد العين)، مثل: خُبّازى؛ نبات، وخُضّارى؛ طائر، ولعله ما تطلق عليه العامة (خْضارِي). و(فِعِّيلَى: بكسر الفاء وتشديد العين المكسورة وفتح اللام)، وهو البناء الذي جاءت عليه (خِصّيصى)، ومما جاء على هذا البناء: الحِثّيثى، وهو الحثّ[٧]. والحجّيزى، أي التحاجز[٨]. والحضّيضى، وهو الحض[٩]. والخطّيبى، وهي الخِطبة[١٠]. والخلّيفى، وهي الخلافة[١١]. والدلّيلى، وهو الدليل[١٢].

---

[٤] ابن هشام،أوضح المسالك ، طبعة النجار، ٤: ١٥١.

[٥] الجوهري،الصحاح، ٢: ٤٦٧.

[٦] السابق، ٢: ٨٠٨.

[٧] السابق، ١: ٢٧٨.

[٨] السابق،٣: ٨٧٢.

[٩] السابق، ٣: ١٠٨١.

[١٠] السابق، ١: ١٢١.

[١١] السابق، ٤: ١٣٥٦.

[١٢] السابق، ٤: ١٦٩٨.

والربّيثى، وهو الأمر الحابس[١٣]. والردّيدى، وهو الرد[١٤]. والرمّيا، وهو الترمي[١٥]. وكتبت ألفها مشالة لمجيئها بعد الياء، والزلّيلى، وهو الزلل[١٦]. والمسّيسى، وهو المس[١٧]. والمكّيثى، وهو المُكث[١٨]. والمنّينى، وهو الإنعام[١٩]. والهجّيرى، وهو الهجّير؛ أي العادة[٢٠].

(١٣) السابق، ١: ٢٨٢.

(١٤) السابق، ٢ :٤٧٣.

(١٥) السابق، ٣: ٨٧٢.

(١٦) السابق، ٤: ١٧١٧.

(١٧) السابق، ٣: ٩٧٨.

(١٨) السابق، ١: ٢٩٣.

(١٩) السابق، ٦: ٢٢٠٧.

(٢٠) السابق، ٢: ٢٥٨.

معرفة العدد بالأسهم(*)

يجد الطلاب وكثير من مستخدمي اللغة مشقة في ضبط المطابقة بين العدد والمعدود (تمييز العدد) من حيث التذكير والتأنيث. ولعل مما ييسر الأمر أن نقول إن جميع الأعداد المفردة مخالفة لمعدودها أينما وقعت مفردة، أو مركبة، أو معطوفة، ويستثنى من ذلك ثلاثة أعداد هي (١، ٢، ١٠)؛ أما (١، ٢) فهما يطابقان المعدود؛ فإن كان مذكرًا فهما مذكران وإن كان مؤنثًا فهما مؤنثان، أما (١٠) فله حالان، فإن كان منفردًا خالف معدوده، وإن كان مركبًا مع عدد آخر فإنه يطابق معدوده، ولعل مما ييسر الضبط عند الكتابة أن نضع سهما فوق الرقم ليدل على الموافقة أو المخالفة، فالسهم الأيمن الصادر(→) يدل على مخالفة العدد للمعدود، وأمّا السهم الأيسر الوارد (←) فيدل على موافقة العدد للمعدود؛ مثال:

→ → → → → → → →
٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠

← ←
ومعنى ذلك أن هذه الأعداد كلها تخالف معدودها، ولكن نجد: ١، ٢، ومعنى

←→
ذلك أنهما يوافقان المعدود. وكذلك في الأعداد المركبة نكتب١٣، وهذا يعني أن العدد المفرد (ثلاثة) مخالف كعادته، و(العشرة) موافقة لتركيبها مع غيرها، ونكتب:

←← ← ←
العدد ١١، هذا يعني أن الواحد موافق والعشرة موافقة ومثله: ١٢، ومثالا لما قدمناه نقول في:

(*) نشر في رسالة الجامعة نشرة غير موفقة في العدد (٦١٢).

→ ← → →

٣ كتب، ١٣ كتابًا، ٢٣ كتابًا

ثلاثة كتب، ثلاثة عشر كتابًا، ثلاثة وعشرون كتابًا.

ونقول في :

→ ← → →

٣ كراسات، ١٣ كراسة، ٢٣ كراسة

ثلاث كراسات، ثلاث عشرة كراسة، ثلاث وعشرون كراسة.

نلاحظ أن الرقم ٣ أُنّث قبل الكتاب في كل موضع وقع فيه، وذكّر قبل الكراسة في كل موقع وقعه. ونقول في:

← ← ←

١١ كتابًا ، ٢١ كتابًا

أحد عشر كتابًا، واحد وعشرون كتابًا.

ونقول في:

← ← ←

١٢ كتابًا، ٢٢ كتابًا

اثنا عشر كتابًا، واثنان وعشرون كتابًا.

← ← ←

ونقول في ١١ كراسة، ٢١كراسة

إحدى عشرة كراسة، إحدى وعشرون كراسة.

← ← ←

ونقول في ١٢ كراسة، ٢٢ كراسة

اثنتا عشرة كراسة، اثنتان وعشرون كراسة.

→ →

أما ١٠ كتب فنقول: عشرة كتب، ونقول في ١٠ كراسات: عشر كراسات، هـذه حال العشرة منفردة أما حالها مركبة فقد وردت في الأرقام:

← →　　← ←　　← ←

١٣　　،١٢　　،١١

فهي مذكرة مع المذكر ومؤنثة مع المؤنث، فمع المذكر نقول: أحدَ عشرَ كتابًا، اثنا عشرَ كتابًا، ثلاثةَ عشرَ كتابًا، ومع المؤنث نقول: إحدى عشرةَ كراسةً، اثنتا عشرةَ كراسةً، ثلاثَ عشرةَ كراسةً.

ويلاحظ أنا لم نضع سهمًا أمامَ العشرين لأن ألفاظ العقود محايدة لفظها واحد مع المذكر والمؤنث (عشرون كتابًا، عشرون مجلة).

المصادر والمراجع

الكتب:

الأحمدي؛موسى بن محمد بن الملياني:

معجم الأفعال المتعدية بحرف (ط١،دار العلم للملايين/ بيروت،١٩٧٩م).

الأخفش؛أبوالحسن سعيد بن مسعدة(٢١٥هـ):

معاني القرآن، تحقيق: فايز فارس (ط٢، الشركة الكويتية لصناعة الورق/ الكويت، ١٩٨١م).

الأزهري؛ أبومنصور محمد بن أحمد(٣٧٠هـ):

تهذيب اللغة،تحقيق: عبدالسلام محمد هارون وآخرين(دار الكتاب العربي/ القاهرة).

الأنباري؛ أبو بكر محمد بن القاسم(٣٢٨هـ):

-الزاهر، تحقيق: حاتم صالح الضامن (ط١، دار الرشيد/ بغداد،١٩٧٩م).

-المذكر والمؤنث، تحقيق: طارق عبدعون الجنابي (وزارة الأوقاف/ بغداد، ١٩٧٨م).

أيوب؛عبد الرحمن:

اللغة والتطور(معهد البحوث والدراسات العربية/ القاهرة، ١٩٦٩).

التبريزي؛أبوزكريا يحيى بن علي بن محمد بن الحسن بن موسى(٥٠٢هـ):

شرح القصائد العشر، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد (ط٢،مكتبة صبيح/ القاهرة، ١٩٦٤م).

ثعلب؛ أبو العباس أحمد بن يحيى(٢٩١هـ):

شرح ديوان زهير بن أبي سُلمى (دار الكتب/ القاهرة، ١٩٤٤م).

الجاحظ؛ أبوعثمان عمرو بن بحر(ت ٢٥٥هـ):

الحيوان، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون(مصطفى البابي الحلبي/القاهرة، ١٩٥٨م.)

ابن جني؛أبوالفتح عثمان(٣٩٣هـ):

-الخصائص،تحقيق:محمد علي النجار وآخرين (مصطفى الحلبي/ القاهرة، ١٩٥٤م).

-اللمع في العربية، تحق. فائز فارس (دار الكتب الثقافية/ الكويت ١٩٧٢م.).

جواد؛مصطفى:

قل ولا تقل (ط ٢، مطبعة أسعد. بغداد ١٩٧٠م).

الجوهري؛ إسماعيل بن حماد (ت ٣٩٣هـ):

الصحاح،تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار(ط١، دار العلم للملايين/ بيروت،١٩٧٩م.)

الحازمي؛ محمد بن علي:

الدراسات النحوية في اليمن(جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية/ الرياض، ١٤١٧هـ)،رسالة دكتوراه.

أبو حيان التوحيدي؛ علي بن محمد بن العباس(٤١٤هـ):

الإمتاع والمؤانسة، بعناية أحمد أمين وأحمد الزين (مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر/ القاهرة ١٩٥٣م.).

أبو حيان؛ أثير الدين أبوعبدالله محمد بن يوسف بن حيان(٧٥٤هـ):

-البحر المحيط (مطبعة السعادة/ القاهرة ١٣٢٩).

-تذكرة النحاة، تحقيق : عفيف عبدالرحمن (ط١، مؤسسة الرسالة/ بيروت، ١٩٨٦م.).

الحيدرة؛علي بن سليمان (٥٩٩):

كشف المشكل في النحو، تحقيق: هادي عطية مطر (وزارة الأوقاف/ بغداد، ١٩٨٤م).

ابن خالويه؛ الحسن بن أحمد (٣٧٠هـ):

ليس في كلام العرب، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار (ط٢،دار العلم للملايين/ بيروت، ١٩٧١م).

الدماميني؛ محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر:

-تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد بن عبدالرحمن بن محمد المفدى (ط١، الرياض،١٩٨٣).

-المنهل الصافي في شرح الوافي، تحقيق عبد الهادي الحاج (جامعة أم درمان،١٩٩٣م رسالة دكتوراه).

الرضي؛ محمد بن الحسن الاستراباذي(٦٨٦هـ):

شرح الرضي على الكافية، عناية: يوسف حسن عمر (جامعة قاريونس/ ليبيا، ١٩٧٣م).

الزمخشري؛ جارالله أبوالقاسم محمود بن عمر(٥٣٨هـ):

الكشاف (الطبعة الأخيرة. مصطفى البابي الحلبي. القاهرة ١٩٦٦م.).

السمين الحلبي؛ أحمد بن يوسف(٧٥٦هـ):

الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط (ط١،دار القلم/ دمشق،١٩٨٧م).

سيبويه؛ أبوبشر عمرو بن قنبر(١٨٠هـ):

الكتاب، تحق. عبد السلام هارون (الهيئة العامة المصرية للكتاب/ القاهرة، ١٩٧٣م)

ابن سيده؛ علي بن إسماعيل(٤٥٨هـ):

المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، تحقيق: مصطفى السقا وآخرين (ط١، مصطفى البابي الحلبي/ القاهرة، ١٩٥٨م).

السيوطي؛ جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر (٩١١هـ):

-الإتقان في علوم القرآن،تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم (الهيئة المصرية العامة للكتاب/ القاهرة، ١٩٧٥م)

-الأشباه والنظائر، تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد (مكتبة الكليات الأزهرية/ القاهرة، ١٩٧٥م).

شريف؛محمد أبو الفتوح:

من الأخطاء الشائعة (ط١، مكتبة الشباب. القاهرة ١٩٧٦م).

الشمسان؛أبو أوس إبراهيم :

-الجملة الشرطية عند النحاة العرب (ط١، مطبعة الدجوي. القاهرة،١٩٨١).

-أبنية الفعل: دلالاتها وعلاقاتها (ط١، دار المدني/ جدة، ١٩٨٧م).

الطيبي؛ شرف الدين الحسن بن محمد بن عبدالله(٧٤٣هـ):

التبيان في البيان، تحقيق: توفيق الفيل وعبداللطيف لطف الله (ط١،جامعة الكويت/ الكويت، ١٩٨٦م).

عبدالباقي؛ضاحي :

لغة تميم (مجمع اللغة العربية/ القاهرة، ١٩٨٥م).

أبو عبيدة؛ معمر بن المثنى(٢١٠هـ):

مجاز القرآن، تحقيق:فؤاد سزكين (ط٢، دار الفكر/مصر، ١٩٥٤م).

العجمي؛ فالح شبيب:

أبعاد العربية (مطابع الناشر العربي/الرياض، ١٩٩٤م).

العدناني؛محمد:

معجم الأخطاء الشائعة (مكتبة لبنان. بيروت ١٩٧٣م).

ابن عصفور؛ علي بن مؤمن(٦٦٩هـ):

ضرائر الشعر، تحقيق: السيد إبراهيم محمد (ط١،دار الأندلس، ١٩٨٠م).

العقاد؛ عباس محمود:

شعراء مصر وبيئاتهم في القرن الماضي: ضمن مجموعة أعلام الشعر (ط١، دار الكتاب العربي/ بيروت، ١٩٧٠م).

ابن عقيل؛ عبدالله بهاء الدين(٧٦٩هـ):

المساعد،على تسهيل الفوائد (جامعة أم القرى/ مكة المكرمة، ١٩٨٠م.)

العكبري؛أبوالبقاء عبدالله بن الحسين الضرير(٦١٦هـ):

التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: محمد البجاوي (ط١، عيسى البابي الحلبي/ القاهرة، ١٩٧٦م).

عمر؛أحمد مختار:

-العربية الصحيحة (مكتبة لبنان. بيروت ١٩٧٣م).

-اللغة واللون (ط١، دار البحوث العلمية/ الكويت،١٩٨٢م) .

الغذامي؛عبد الله محمد:

المرأة واللغة (ط١، المركز الثقافي العربي/ بيروت، ١٩٩٦م).

الفراء؛ أبوزكريا يحيى بن زياد(٢٠٧هـ):

معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار وآخرين (ط١، دار الكتب المصرية/ القاهرة، ١٩٥٥م).

الفيومي؛أحمد بن محمد بن علي(٧٧٠هـ):

المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، عناية: مصطفى السقا(مصطفى البابي الحلبي/ القاهرة،١٩٥٠م).

ابن قتيبة؛ أبومحمد عبدالله بن مسلم(٢٧٦هـ):

تفسير غريب القرآن،تحقيق:أحمد صقر(دار إحياء الكتب العربية/ القاهرة، ١٩٥٨م)

القيسي؛ أبومحمد مكي بن أبي طالب(٤٣٧هـ):

الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، تحقيق: محيي الدين رمضان (مجمع اللغة العربية/ دمشق،١٩٧٤م) .

الكفوي؛ أيوب بن موسى الحسيني(١٠٩٤هـ):

الكليات، عناية: عدنان درويش ومحمد المصري (وزارة الثقافة/ دمشق، ١٩٧٤م).

المبرد؛ أبوالعباس محمد بن يزيد (٢٨٥هـ):

المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة (المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية/ القاهرة ١٣٨٦هـ).

محمد؛ محمود جاسم:

ابن خالويه وجهوده في اللغة مع تحقيق كتابه شرح مقصورة ابن دريد (ط١، مؤسسة الرسالة/ بيروت، ١٩٨٦م)

محمود؛زكي نجيب:

-في حياتنا العقلية (دار الشروق/القاهرة، ١٩٧٩م) .

المفدى؛محمد بن عبدالرحمن بن محمد:

الدماميني: حياته وآثاره ومنهجه في كتابه تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد (ط١، الجمعية العربية السعودية للثقافة والفنون/ الرياض، ١٩٨٢م).

المنصور؛وسمية عبدالمحسن:

-صيغ الجموع في القرآن الكريم(جامعة عين شمس/ القاهرة، ١٩٧٧)،ماجستير.

-أبنية المصدر في الشعر الجاهلي (جامعة الكويت/ الكويت، ١٩٨٤م).

ابن منظور؛جمال الدين محمد بن مكرم(٧١١هـ):

لسان العرب المحيط، عناية:يوسف خياط ونديم مرعشلي(دار لسان العرب/ بيروت)

الهروي؛ أبوعبيد القاسم بن سلام(٢٢٤هـ):

غريب الحديث (دار الكتاب العربي/ بيروت،١٩٧٦) مصور عن طبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن/ الهند، ١٩٦٤م.

ابن هشام؛أبومحمد عبدالله جمال الدين(٧٦١هـ):

-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: عبدالعزيز النجار (ط٢، مطبعة السعادة/ القاهرة، ١٩٧٣م).

-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحق. محمد محيي الدين عبد الحميد (المكتبة التجارية الكبرى. القاهرة).

النجار؛ محمد علي(١٣٨٥هـ):

لغويات وأخطاء لغوية شائعة (دار الهداية/ القاهرة،١٩٨٦م).

ابن يعيش؛موفق الدين يعيش بن علي(ت٦٤٣هـ):

شرح المفصل(دار الطباعة المنيرية/ القاهرة،د.ت.)

الجرائد والمجلات:

جريدة الجزيرة/الرياض ٥-٩-١٤١٥هـ.

جريدة رسالة الجامعة،جامعة الملك سعود/الرياض.

جريدة الشرق الأوسط، ع ٦٢٥٦، الأحد ١٤/١/١٩١٦.

جريدة القبس/الكويت، ٣-شعبان- ١٤١٥هـ.

مجلة الدارة،دارة الملك عبدالعزيز/الرياض،ع١، ١٤١٥هـ.

مجلة الدوحة ٩٥-١٩٨٣م.

مجلة القافلة، شركة أرامكو، شعبان ١٤١٥.

مجلة المبتعث،السفارة السعودية/ واشنطن، رجب ١٤١٥.

مجلة مجمع اللغة العربية/ القاهرة،١٩٨٤م، ع ٥٤.

